



PROVISIONAL

A/37/PV.81

2 December 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، الساعة ١٥/٠٠

(هونغاريلا)

السيد هولاي

: الرئيس

(هاييتي)

السيد سينيلاس

: نائب

(نائب الرئيس)

— الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : [٢٥] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63481/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين(أ) تقرير الأمين العام (A/37/482-S/15429)(ب) مشروع قرار (A/37/L.38)السيد دوران دوسان (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : للمرة الرابعة

تقوم الجمعية العامة بدراسة الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين . ومما يثير الازعاج للبلدان التي تحترم القانون وتلتزم بأحكام ميثاق الامم المتحدة وتؤمن بفعالية هذه المنظمة ، أن ترى قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ونداءاتها يتم تجاهلها احيانا من قبل دولة أو أكثر من الدول العسكرية الكبرى ، كما لو ان صلاحيات وقرارات هذا المحفل الدولي تطبق فقط على البلدان الصغيرة وتكون ملزمة لها وحدها بينما الدول العظمى تحتفظ لنفسها بالحق في ان تمتثل لهذه القرارات أو لا تمتثل بقدر ما تخدم اهدافها في التوسع الاقليمي أو السيطرة السياسية .

ومما يثير الدهشة بدرجة اكبر ان نرى كيف ان المصالح الاقتصادية والسياسية لدولة كبرى تدفعها الى شن الحرب بصورة مباشرة أو عن طريق عملائها ، في بلد مجاور لكي تفرض فيه نظاما خاصا من الحكم يعتبر استمرارا للنظام القائم فيها ، ومؤيده بالمثل من جانب الدول التي تدور في فلكها وتصر على ان هذا البند ينبغي الا يبحث في الامم المتحدة لأنه يعتبر مسألة داخلية لا تهم الا افغانستان وحدها ، كما لو ان الحرب والسلم ليسا هما السبب الاساسي الذي من اجله انشئت الامم المتحدة .

ان وجود اكثر من ١٠٠٠٠٠ من القوات الأجنبية العاملة في افغانستان أمر معروف للجميع . وحيث ان افغانستان لا تعتبر حتى الان بلدا ملحقا أو اقليما تابعا لغيره فكيف يمكن اعتبار مسألة افغانستان مسألة داخلية تهم افغانستان وحدها ؟ ومن المعروف ايضا ان هناك ما يزيد على ثلاثة ملايين لاجئ من افغانستان قد فروا نتيجة للحرب والاضطهاد السياسي

ويوجد ون الآن في باكستان وجمهورية ايران الاسلامية وغيرهما من الدول وما ينتج عن ذلك من
 بؤس ومشاكل لهذه البلدان تترتب على هذا النوع من الهجرة . كيف يمكننا ان نسلم بأن هذه
 المسألة جوفاء وينبغي الا نضيع فيها وقت الجمعية العامة لأنها تتعلق فقط بالشؤون الداخلية
 لبلد من البلدان ؟ لماذا نتمادي في تزييف الحقائق ؟ ان الحرب تندلع نيرانها في افغانستان ،
 ولقد طالبت الامم المتحدة في قرارات متعددة خلال السنوات الثلاث الماضية بانسحاب القوات
 الأجنبية من افغانستان . ان ارادة الامم المتحدة قد تم تجاهلها . هذه هي الحقائق .
 ان انتهاك القانون مهما طال به العهد لن يضيء الشرعية على شيء . كما ان التدخل
 العسكري غير المشروع ضد شعب من الشعوب لكي يفرض عليه عن طريق العنف والحرب ان يقبل
 مبادئ معينة من الايديولوجية أو مبادئ معينة في الحكم مهما طال به العهد ، لا يمكن ان
 يلغي القرارات الصادرة عن الامم المتحدة التي طالبت مرارا وتكرارا بانسحاب القوات الأجنبية
 واحترام تقرير المصير لشعب يريد ان يتابع مصيره بنفسه بعيدا عن مصالح أو اهداف الدول
 الكبرى المجاورة .

نوه ممثل افغانستان في هذه الجمعية بالاصلاحات التي يضطلع بها النظام الجديد في بلده رغم استمرار الحرب؛ وقد ذكر من بينها على سبيل المثال توزيع الأراضي على ٣٠٠٠٠٠٠ فلاح . ويمكن الافتراض أنها نفس الأراضي التي انتزعت من ٣ ملايين لاجي اضطروا الى أن يهربوا من البلد ؛ وهذا لا يعني أن الاصلاح الزراعي قد تحقق ، بل وقعت أعمال نهب بتغيير ملكية الأرض واعطائها للموالين للحكومة الجديدة ؛ وهو يعني أيضا الاستيلاء على أراضي الاكثية واعطائها للقللة وهو أمر يضر بالاقتصاد ويتعارض مع القانون . هل تسيير الاصلاحات الأخرى على غرار هذا الاصلاح ؟ ربما ما كان للأمم المتحدة أن تهتم بهذا الموضوع لو عكست تلك التغييرات قرارا سياديا اتخذته بلد أو شعب ما بحرية في هذه الحالة أفغانستان . غير أن الأمر الذي لا يمكن قبوله هو ان ينتهك ، بدعم من القوات الاجنبية ، تقرير المصير للشعوب .

وقد دأبت كولومبيا ، بصفتها دولة تلتزم بالقانون ، وهي دولة حرة وديمقراطية حقا ، على الدفاع عن مبادئ المساواة القانونية بين الدول وعدم التدخل . لذلك تمسكت بلادي ، منذ البيانات الأولى التي قتها في مجلس الأمن والجمعية العامة ، بالجداء الواردة في مشروع القرار الذي قدمته باكستان والذي يرد في الوثيقة A/37/L.38 والذي تتشرف بلادي أن تكون من بين الدول العديدة المقدمة له .

ويعرب وفد بلادي بعميق القلق عن اعتقاده أنه اذا ما تجرأت أي من الدول الكبرى على تجاهل ولاية الأمم المتحدة ، فلن يطول الوقت قبل أن نرى هذا المحفل الهام ، الذي انشأ دفاعا عن السلم والتفاهم بين الشعوب ، قد تفوض الى درجة لم يعد معها قادرا على تحقيق رسالته . اذا لم يسد القانون فان القوة وحدها هي التي ستسود ؛ وسيؤدي هذا بنا ، وربما قريبا ، الى منازعات مسلحة في جميع ارجاء العالم قد تعرض الجنس البشري للفناء .

مع ذلك نرى شعاعا من النور والأمل في تقرير الأمين العام عن المحادثات الرامية الى ايجاد حل سياسي لهذه المشكلة الخطيرة . ويأمل وفد بلادي أن تتكلم بالنجاح تلك المحادثات ، التي يتعين من أجل استمرارها أن نعتد مشروع القرار المطروح أمام الجمعية الآن .

ونود أن نعيد الى الانهان ، في الوقت ذاته ، الكلمات الخالدة التي وردت في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة والتي هي بمثابة نداء نتوجه به من قلوبنا الى جميع شعوب العالم الممثلة هنا . ونأمل في أن تنير هذه الكلمات الطريق أمام هذه الجمعية في قرارها :

"نحن شعوب الأمم المتحدة ؛
 وقد آلينا على أنفسنا ؛
 ان ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية
 مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ؛
 وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما
 للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ؛
 وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العادلة واحترام الالتزامات الناشئة
 عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي
 " وأن ندفع بالرفعي الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ؛
 " وفي سبيل هذه الغايات اعترفتنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح . وأن نعيش معاً
 في سلام وحسن جوار ؛
 " وأن نضم قوانا كي نحافظ بالسلم والأمن الدوليين ؛
 " وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها الا نستخدم القوة المسلحة
 في غير المصلحة المشتركة .
 " وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب
 بأجمعها ،

قد قررنا

" ان نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض " .

السيد روا كوري (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد تعين على جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، منذ انتصار ثورة نيسان / ابريل ، ان تواجه الأعمال العدوانية المستمرة التي تقوم بها قوى الرجعية ، وعلى رأسها امبريالية اليانكي .
 ويتدخل الامبرياليون باستمرار في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، واضعين كل انواع العراقيل في وجه الانجازات الناجحة في احداث التحولات الاجتماعية الضرورية ، ومحاولين تعقيد الموقف في كل المنطقة لتبرير تواجدهم العسكري المتزايد في المحيط الهندي وفي جنوب شرقي آسيا ،

بعد تصفية منظمة المعاهدة المركزية باطاحة الثورة الإيرانية بنظام الشاه .
 ويتميز امبرياليو الولايات المتحدة بتاريخهم الطويل المتمثل في العدوان والتدخل في
 الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان التوسع الاقليمي للولايات المتحدة ، الذي نفذ باستخدام
 العنف وحروب النهب ، والجشع تجاه الآخرين ، قد بدأ - بعد أن أغرقت سكانها الأصليين بالدماء -
 باغتصاب نصف أراضي المكسيك . ومنذ ذلك الوقت امتدت سيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية
 الى جميع القارات .
 وتحفظ الولايات المتحدة اليوم بقواعد عسكرية في ٤٠ بلدا ، يربط فيها نصف مليون جندي ،
 وهي التي أقامت أكثر النظم رجعية وعدوانا ، ودعمت مراكزها ، من الفصل العنصرى الى الصهيونية .
 ويمثل خلق وانكا* مراكز التوتر في كل مكان السلوك التقليدى للامبرياليين ، كجزء من
 مخططاتهم للسيطرة على العالم ولتصعيد سباق التسلح .
 وتقوم احتكارات الولايات المتحدة باستنزاف ثروة الشعوب الأخرى وتجنبي ارباحا خيالية من
 النظام الدولى السياسى والاقتصادى غير العادل الذى أنشأته ، ومن الفقر والجوع الناجمين عن
 نظام الملكية ، وسيطرتها على اجهزة التجارة الدولية المفروضة على البلدان النامية .

وفي كل جزء من العالم توجد محاولات لتغيير الظروف الاجتماعية التي فرضها الامبرياليون، والامبرياليون يستخدمون كل الموارد المتاحة لمنع هذه المحاولة. وهذه هي تجربة جميع الثورات الاجتماعية في عصرنا الحالي. وهذه ايضا الحالة في افغانستان. وهكذا فان جمهورية افغانستان الديمقراطية لها الحق في ان تتخذ كل تدبير تسراه مناسباً لضمان الدفاع عن نفسها.

ومنذ أن طرحت هذا البند على الجمعية العامة للنظر فيه شجب وفد بلادى كلية استغلال الاحداث في افغانستان من جانب الامبرياليين في الولايات المتحدة لاخفا دعمهم الشائن لأسوأ القوى الدولية لتعزيز سياستها القتالية ولاخفا ستار من الدخان على الازمة السياسية والاخلاقية التي يعانون منها.

وقد قلنا بأن كوسا تؤيد دوماً حق الشعوب في السيادة وتضحي بما ابناؤها لحمايتها ولن تهادن ابدا الرجعية والامبريالية.

وقد قلنا بوضوح:

"اننا لن ندلي بصوتنا معارضة للاشتركية وتأييدا لشركاء الصهيونية التي تقتل الفلسطينيين وترمي الى تمزيق اوصال الامة العربية. اننا نرفض أن نعد بين مؤيدي جنوب أفريقيا أو مع من يفكرون في تركيب ٥٧٢ صاروخا ذريا اخافيا جديدا موجهها الى الاتحاد السوفياتي.

"ولأننا مقتنعون اقتناعا عميقا بمعنى الاشتراكية ومعنى الامبريالية، ولأننا نعرف الدور التاريخي للاتحاد السوفياتي ولا امبريالية الولايات المتحدة، فسوف نصوت ضد الامبريالية وسياستها، وبذلك نؤكد من جديد ايطاننا الذي لا يتزعزع بحق الشعوب في سيادتها، وبالأممية والاشتركية، مستقبل البشرية الحقيقي والنهائي." (A/ES-6/PV.7)

(ص ٧-٨)

ان كوسا بوصفها رئيسة لحركة عدم الانحياز قد أبدت منذ البداية اهتمامها بالاسهام في تخفيف حدة التوتر في جنوب غربي آسيا وتحقيق السلم والاستقرار في تلك المنطقة على أساس مبادئ وأهداف سياسة عدم الانحياز، وبصورة خاصة على أساس احترام سيادة الدول وسلامة اراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا ، شجع رئيس مجلس الدولة ورئيس الحكومة الكوري على اجراء حوار بين الرئيس الافغاني والرئيس الباكستاني تحقيقا لهذه الغاية .

وقد قام ايضا وزير الشؤون الخارجية في حكومتنا بزيارة كل من افغانستان وباكستان وايران من أجل الغاية نفسها .

ولذلك ، فاننا نرحب بالمحادثات التي بدأت في شهر حزيران /يونيه الماضي في جنيف تحت رعاية وكيل الامين العام للامم المتحدة السيد دياغو كورد وفيز وبالاشتراك مع وزيرى خارجية كل من باكستان وجمهورية افغانستان الديمقراطية .

واننا نعتقد بأنه يمكن ان نجد السبيل المؤدى الى الحل في استمرار الحوار وان من واجب الدول الاعضاء ان تدعم هذا الحوار كاسهام منها في عملية السلم في تلك المنطقة وفي العالم ككل . ولأننا نرى ان مشروع القرار A/37/L.38 لا يساهم في هذه الغاية ، فان وفد بلادى سيصوت ضده .

السيد سايفنا فونغس (جمهورية لا والديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد اضطرت الجمعية العامة هذا العام مرة أخرى ، رغما عن ارادة جمهورية افغانستان الديمقراطية التي هي عضو في الامم المتحدة ، ان تنظر في ما يسمى بالحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين ، مما يشكل انتهاكا خطيرا للمادة ٢ ، الفقرة ٧ من ميثاق الامم المتحدة والتي تنص على أنه :

" ليس في هذا الميثاق ما يسوغ " للامم المتحدة " أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ."

ان وفد بلادى يود ان يؤكد من جديد موقفه المبدئي ، الذى مفاده ان الشؤون الداخلية لافغانستان تتعلق فقط بشعب وحكومة افغانستان وليس لاحد الحق في التدخل في هذه الشؤون تحت أى ذريعة مهما كان نوعها .

ولدى طلب ادراج هذا البند في جدول اعمال الجمعية العامة منذ عامين ، زعم مقدمو المشروع بأن الحالة في افغانستان تمثل تهديدا على السلم والامن الدوليين . ومن ثم من المهم ، على أساس الوقائع الخالصة التي حدثت خلال السنوات الاخيرة ، ان تحلل هذه الحالة لكي نرى كيف انها تشكل تهديدا على السلم والامن الدوليين .

ان ما حققه الشعب الافغاني الباسل منذ نيسان /ابريل ١٩٧٨ في ثورته الوطنية الديمقراطية قد شرحه وزير خارجية جمهورية افغانستان الديمقراطية بأجلى البيان أمام هذه الجمعية في دورتها الخامسة والثلاثين . وقد ورد ذلك البيان في الوثيقة A/35/PV.65 التي أعاد تأكيد محتوياتها السيد ظريف ، الممثل الدائم لافغانستان ، في بيانه الذي أدلى به يوم الاربعاء الماضي ان كل ما يمكن ان يقال هو أن الشعب الافغاني تحت قيادة الحزب الديمقراطي الشعبي لافغانستان قد عقد العزم على اختيار طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي لانقاذ بلده من التخلف وبناء مجتمع جديد عادل . وان الهدف الرئيسي لنضاله هو تحسين المستوى المعيشي للجماهير الشعبية على الصعيدين المادى والمعنوى .

ان التغيرات المؤاتية التي حدثت في باكستان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لاسيما الاملاح الزراعي ، والقضاء على آثار الاقطاع والاستعمار والجديد كلها تتماشى تماما مع التطلعات الوطنية المشروعة للجماهير الشعبية .

وهكذا ، فان ما يفعله الشعب الافغاني هو اعادة ترتيب بيته من الداخل . فهل هذا يمثل تهديدا على السلم والامن الدوليين ؟ ان تاريخ تنمية المجتمع البشرى يزخر بالامثلة المشابهة لذلك .

وبطبيعة الحال ان مثل هذه التغيرات لا تروق لملوك الاقطاع وكبار ملاك الاراضي وبعض فئات الشعب التي فقدت المزايا التي حصلت عليها بدون وجه حق في ظل النظام القديم ، ولا تعجب أيضا هذه التغيرات الامبريالية والرجعية الدولية لانها تمثل عقبات كبيرة في طريق مخططاتها الشريرة التي تنطوى على ابقاء افغانستان في منطقة نفوذها وتحت سيطرتها مهما كلفها الامر .

ولهذا فان قوى الامبريالية والرجعية الدولية تسعى الى التصدي لهذه التغييرات بكسل
الموائل ، ولاسيما عن طريق المساعدة الساخرة التي تقدمها الى قوات الثورة المضادة للقسيام
بنشاطات تخريبية ضد حكومة وشعب افغانستان . وهكذا فان الامباط الامبريالية والرجعية
الدولية ، عن طريق العصابات المسلحة التي تتخذ من البلدان المجاورة قاعدة لعطياتها ،
لا تتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية فحسب ، بل تشن حربا غير
معلنة ضد هذا البلد . هذه هي الاعمال التي تهدد أمن افغانستان وتبعث على التوتر في المنطقة .
ومن أجل مقاومة ذلك التهديد ناشدت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية والاتحاد
السوفياتي بتقديم المساعدة لها بموجب المادة ٤ من اتفاقية الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي
وافغانستان المبرمة في عام ١٩٧٨ .

(السيد ساينغافونفس ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

ولمدة سنوات ثلاث ، كانت هناك مطالب مستمرة بسحب القوات السوفياتية بلا شروط من افغانستان ، بينما كان الصمت المطبق مصير الهجمات المسلحة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية وكذلك الاشكال الأخرى للتدخل من قبل بلدان معينة في الشؤون الداخلية لذلك البلد . ان وجود القوات العسكرية السوفياتية في افغانستان بتمشي مع المادة ٥١ من الميثاق ومع القانون الدولي . ومنذ انشاء الأمم المتحدة ، تصرف عدد من الأعضاء في المعسكر الامبريالي بنفس الطريقة واستلهموا الحكم الوارد في المادة المذكورة ، ولم يحصل عندئذ أي تهويل يذكر لهذا الموضوع . فلماذا ان هذه الرغبة في أن ينكر على افغانستان الحق الذي حازت عليه بلدان اخرى ؟ ولماذا ينكر حق الشعب الافغاني في ان يناشد اصدقاءه حماية أغلى ممتلكاته ، الا وهي مكاسبه الثورية ، بينما سمح لبعض البلدان بأن تعلن كجزء من مصالحها الحيوية ممتلكات شعوب اخرى تبعد الآف الكيلومترات عن حدودها ، وان تسمح لنفسها بالتدخل في أي وقت للدفاع عنها ؟ لقد أوضحت جمهورية افغانستان الديمقراطية مرارا ان التواجد العسكري السوفياتي لا يشكل خطرا على أي بلد مجاور . وسيبدأ انسحاب هذه القوات حال انتهاء الاعتداء على افغانستان ، وبعد حصولها على الضمانات اللازمة بأن أنشطة التخريب من الخارج ضد الشعب الأفغاني وحكومته لن تكرر .

وبغية انهاء هذا الموقف المتوتر الذي يحيط بافغانستان وتطبيع علاقاتها مع جيرانها ، فان حكومة افغانستان تقدمت ، في ١٥ أيار/مايو عام ١٩٨٠ وفي ٢٤ آب/اغسطس عام ١٩٨١ ، بمقترحات معينة تقوم على أساس الاحترام المتبادل للسيادة ، والسلامة الاقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحسن الجوار ، والتعاون المتبادل الفائدة للتوصل الى اتفاقات تمنع القيام بأي أنشطة عدوانية من أراضي دولة ضد دولة اخرى ، وكذلك تضمن التسهيلات المأمونة لعودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم .

وفي هذا الصدد ، أعلنت حكومة افغانستان ، في اطار العفو العام ، انها سوف تمنح الحصانة للافغان الموجودين مؤقتا في باكستان وايران وتترك لهم حرية اختيار اماكن اقامتهم ، وتوفر كل الظروف التي تمكنهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية في البلد . ولكن عسوة

(السيد ساينغافونفس ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

اللاجئين الطوعية السلمية في الحقيقة قد اعيتت من قبل دوائر معينة ترغب في استغلالهم ضد النظام الديمقراطي الجديد في افغانستان . وفي هذا السياق ، يجب أن يوضح للجمعية أنه لعدة سنوات ، فان هذه الدوائر ، التي توّلتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، ودوائر التجسس الصينية ، قد تخصصت في تدريب المرتزقة من بين هؤلاء اللاجئين ، وذلك غالباً بالتواطؤ مع السلطات في البلد الذي لجأوا اليه ، بهدف القيام بأعمال التخريب ضد بلدهم الأصلي . وهذه المقترحات البناءة من جانب الحكومة الافغانية ، التي هي واقعية وصادرة عن نيّة حسنة لم تلق أي استجابة على الاطلاق . وان حكومة افغانستان قد كررت تأكيد رغبتها في تحقيق حل سياسي للحالة المتصلة بافغانستان وتمتية علاقات الصداقة مع كل البلدان ولا سيما مع جيرانها . وكذلك عزمها على انتهاج سياسة السلم وعدم الانحياز . وان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جانبها ، مثل جميع البلدان المحبة للسلم والعدالة ، تحبذ الحل السياسي للحالة المتصلة بافغانستان ومن ثم فانها تؤيد مقترحاتها كل التأييد . وهكذا ، فان حقائق الأعوام الأخيرة توضح بجلالة أن التواجد السوفياتي العسكري والتغييرات التي حدثت في ذلك البلد أمران لا يشكلان أي خطر على البلدان المجاورة له ولا على أية بلدان اخرى في العالم . ان مايسى بالحالة في افغانستان قد اختلف بطريقة مصطنعة من قبل الدوائر الامبريالية والرجعية العالمية للأسباب التالية .

أولاً : في حملتها الشعواء المناهضة الشيوعية والاتحاد السوفياتي ، فان الامبريالية الأمريكية والرجعية تريد ان جعل افغانستان قاعدة انطلاق عسكرية ضد الاتحاد السوفياتي ، كما فعلتا بايران في ظل الشاه ، وترفضان الاعتراف بان تغييراً جذرياً قد حدث في هذا البلد ؛ ولذلك فانهما تبدلان الجهود اليائسة لعكس هذه الحالة .

ثانياً : ان الامبرياليين والرجعيين الذين يريدون العودة الى ايام انقلاب شيلي ، لم يغفروا للثورة الافغانية انها اوقعت هزيمة نكراء بمحاولتهم لاستعادة مواقعهم السابقة في افغانستان . ولهذا السبب فانهم ينشرون الاكاذيب ضد حكومتي جمهورية افغانستان والاتحاد السوفياتي .

ثالثا : ان البنغاليون ، وهو بوتقة الامبريالية ، بحاجة الى ذريعة يبرر بها جهوده لتقويض الانفراج ، ولتصعيد الحرب الباردة ، وتعزيز ، سباق التسلح ، وتشبث وجوده العسكري في المحيط الهندي والخليج الفارسي ؛ ومن ثم فهو يعارض عقد المؤتمر الدولي الخاص باعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

واخيرا ، فان الدوائر الامبريالية تود تحويل اهتمام جماهير العالم عن قضايا اخرى ملحة في يومنا هذا ولا سيما الحالة في الشرق الأوسط ، حيث تؤيد تلك الدوائر الصهيونية في قمع الشعب العربي الفلسطيني ، وارتكاب العدوان ضد لبنان وبلدان عربية اخرى ؛ وكذلك في الجنوب الافريقي ، حيث تؤيد نظام بريتوريا العنصرى في تماديه في سياسة الفصل العنصرى الاجرامية ، وفي احتلاله غير الشرعي لناميبيا وفي متابعة اعماله العدوانية ضد دول المواجهة الافريقية ؛ وفي امريكا اللاتينية ، حيث تساند تلك الدوائر النظم الدكتاتورية البالية وتساعد ها في قمع الجماهير الشعبية .

ورغم كل هذه العقبات ، فمن المشجع ان نرى ان المفاوضات قد بدأت بين وزيرى خارجية افغانستان وباكستان في جنيف في حزيران /يونيه الماضى تحت اشراف السيد كوردوفيز ، المشغل الشخصي للأمين العام . وقد اعتبر الطرفان ان نتائج هذه المفاوضات ايجابية وبناءة . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادى ان يشيد بالأمين العام وممثله الشخصي على الجهود التي قاما بها لتسهيل المفاوضات بين الطرفين لتحقيق الحل السياسي .

وان واجبنا هو تشجيع الطرفين للابقاء على قوة الدفع للعملية الدبلوماسية لتحقيق حل شامل يهيء الأساس لاقامة علاقات حسن الجوار والتعاون بين افغانستان وجيرانها ، ولتعزيز السلم والأمن في المنطقة .

ان مشروع القرار A/37/L.38 ، المقدم الى هذه الجمعية ، بسبب طبيعته ذات الجانب الواحد ، وافتقاره الى الموضوعية والواقعية ، يناقض هذا الهدف . وانه بعيد عن أن يساعد في اقامة التقارب بين الأطراف ، بل على العكس من ذلك ، فان اقراره سيعيد اثاره الشكوك والعواطف المتأججة ، الأمر الذى يؤدي في المحك النهائي الى مزيد من التعقيدات في طريق الحل السياسي ولذلك فان وفد بلادى سيصوت ضد مشروع القرار هذا .

السيد ولد سيدى احمد فال (موريتانيا) : تتابع موريتانيا الوضع في افغانستان باهتمام وقلق كبيرين ، وذلك ليس انطلاقا فحسب من روابط الدين والايمان والتاريخ التي تربطنا بشعب افغانستان المسلم ، بل ان قلقنا واهتمامنا ناتج أيضا عن غيرتنا على المبادئ التي هددت بدخول القوات الأجنبية في تراب دولة مستقلة سالمة غير منحازة . ان موريتانيا مثل معظم الدول الممثلة في هذه المنظمة تؤمن ايما ن لا يتزعزع بضرورة احترام سيادة واستقلال الدول ، خاصة اذا كانت دولا محايدة غير منحازة .

لقد درس وفدى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/37/482 واننا اذا كنا نرحب بالاتصالات التي حصلت لا يمكننا الا ان نلاحظ بأسف ركود الوضع وعدم التقدم في الوصول الى حل سياسي للوضع في أفغانستان .

ان التزايد المستمر في عدد اللاجئين يعطي فكرة عن المشاكل التي يعانيها الشعب الافغاني الشجاع والصعب التي يجابهها ، وما يترتب على ذلك من اهانة لكرامته . ان الجمهورية الاسلامية الموريتانية تقدر المشاكل التي تتحطها الدول المجاورة لافغانستان والناجمة عن الازدياد المستمر في عدد اللاجئين والتهديد المتواصل للأمن والسلم الدوليين على حدودها .

ان حكومة بلادي تشجع الدول والمنظمات الدولية على ان تواصل تقديم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من معاناة اللاجئين الافغان .

تابعت بلادي الوضع في افغانستان عن كثب ، وشجعنا القرارات البناءة التي تبنتها منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز من اجل الوصول الى حل سياسي عادل . والحل السياسي الذي نتطلع اليه يرتكز على المبادئ التالية : اولا ، المحافظة على سيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها . ثانيا ، حق الشعب الافغاني المسلم في تقرير نوع حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بكل حرية . ثالثا ، انسحاب القوات الاجنبية من تراب افغانستان . رابعا ، تعاون كل الاطراف ليجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة .

اريد في الختام ، ان اعرب عن تقديرنا وتأييدنا لما يبذله الأمين العام من جهود ليجاد حل عادل لهذه المشكلة .

السيد زولاتي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لزهاء ثلاث سنوات تقريبا
يقوم شعب افغانستان الباسل بكفاح شاق وعادل من اجل تحرره واستقلاله الوطني ضد دولة امبريالية
عظي ، هي الاتحاد السوفياتي . ان الاستعماريين الاشتراكيين السوفيات قد قاموا بغزو عسكري
في هجوم وحشي ضد جارتهم الصغيرة بغية ابتلاعها تحقيقا لاهدافهم الاستعمارية الجديدة فسي
الهيمنة والتوسع في آسيا ، وخاصة في منطقة الخليج الفارسي . وفي بيانه الذي قدم منذ عام سابق
للمؤتمر الثامن لحزب العمل الالباني فان قائد شعب البانيا الرفيق انور خوجا قال :

" لقد بينت افغانستان بدء السيرة الضخمة للاستعمار الاشتراكي الامبريالي
السوفياتي نحو الجنوب ، حيث نجد معظم موارد الطاقة كالمثاب هناك ، مع اهم مفارق الطرق
والحقول الاستراتيجية حيث تحتدم الخصومات الاستعمارية ."

وهكذا نجد انه من الجلي الواضح ان الغزو السوفياتي لافغانستان ليس من قبيل الصدفة
وحدها بل يشكل جريمة خطيرة ضد الشعوب وضد السلم وضد أمن العالم . ان القيادة السياسية
العسكرية للامبريالية الاشتراكية قد خططت لذلك واعدهته جيدا انتظارا للوقت المناسب . وكما حدث
في الماضي فان جميع الاسباب التي ذكرت من جانب الامبرياليين الاشتراكيين لتبرير عدوانهم لا يمكن
ان تخدع احدا .

ان تفاقم واستمرار العدوان السوفياتي في افغانستان يعد شاهدا واضحا على ان الامبريالية
الاشتراكية السوفياتية مثلها مثل الامبريالية الامريكية تشكل اعظم المخاطر على حرية واستقلال شعوب
العالم . ان استخدام القوة المسلحة الغاشمة يشكل ملاح سياسة التوسع والهيمنة للاتحاد السوفياتي .
وفي تصرفه على اساس مركزه كدولة عظمى رئيسية تطلوها روح التعصب الروسي العظيم ، فان الامبرياليين
الاشتراكيين السوفيات لا يعبأون بالمصالح والحقوق الشرعية لشعوب البلدان الاخرى . وانهم يدعون
لافسهم حق العدوان المسلح ويحتلون ويطؤون بالاقدام مناطق مختلفة بل ويذهبون الى حد طرد
الملايين من البشر من ديارهم .

ان الامبرياليين الاشتراكيين يقيمون ضجة زائفة حول حق الشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ
عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وغيرها من مثل هذه المبادئ المعروفة . وحتى هنا فسي
الأم المتحدة ينصبون انفسهم كأكبر مدافعين عن هذه المبادئ وهذا في الحقيقة تصرف خبيث يزاوونه

تحت ستار الدولة الاشتراكية . انهم يتخذون من انفسهم بخبث مدافعين عن السلم وأمن العالم والصدقة بين الشعوب ، ولكن عدوانهم في افغانستان واحتلالهم العسكري لذلك البلد والجرائم التي ارتكبوها وما زالوا يرتكبونها ضد هذا الشعب الذي عانى لفترة طويلة انما يمزق شر ممزق القناع الذي يتسترون وراءه . ومحكوم عليهم حكما يتزايد في قسوته يوما بعد يوم في أعين الشعب باعتبارهم الابرياء المعتدين . ومهما فعلوا ، وحتى اذا ما اتبعوا سياسة وسلوكا دبلوماسيا خادعا وجاؤا الى دعاية واسعة وشعارات مزيفة ، فان الابرياء الاشتراكيين السوفيات لا يستطيعون ان يفتنوا او ان يتخلصوا من الحقيقة القائمة والتي تؤكد انهم ارتكبوا عدوانا مسلحا من الطراز الفاشستي وانهم تسببوا وما زالوا يتسببون في معاناة وآلام كثيرة وخسائر واضرار بالغة للشعب الافغاني . ويعكس ما يدعيه الاشتراكيون السوفيات وعلاؤهم فان الوضع في افغانستان لم يتغير . فلم يصبح الوضع مستقرا او هادئا كما يعلنون بأعلى صوتهم . لقد أضاف الابرياء الاشتراكيون السوفيات الى جيش احتلالهم في افغانستان تقنية عسكرية متزايدة وقوات كبيرة . ولقد حولوا افغانستان الى حقل تجارب لاسلحتهم وتكتيكاتهم وأساليبهم في الحرب توطئة للقيام بالمزيد من الاعمال العدوانية ضد شعوب اخرى . انهم يمدون باستمرار الطرق الاستراتيجية والخطوط الجوية التي تربط الاتحاد السوفياتي بافغانستان . وارضاء لمصلحتهم يوظفون سلك حديدية جديدة لمصلحتهم الشخصية واقاموا هناك قواعد عسكرية جديدة .

ان نظام كويسلنغ في كابول ، المؤتمر بأوامر موسكو ، يصدر قوانين جديدة باضفا الصنف العسكرية على هذا البلد وتعزز الجيش بالشبان الافغان المجندين قسرا لاداء الخدمة العسكرية . ان القوات السوفياتية الغازية مع قوات كويسلنغ من الجيش الافغاني توسع من اعمال العنف والقمع ضد القوى الافغانية والمدن لفرض سيطرتها هناك وللقضاء على المقاومة الشعبية المتصاعدة . لقد كانت نتيجة العنف والارهاب زيادة استثارة حقد الشعب الافغاني . وتدلل تقارير مختلفة وارادة من افغانستان على ان قوات المقاومة تكيل باستمرار ضربات قاصمة الى جيش الغزو السوفياتي والى مرتزة افغان . ان حرب التحرير الوطنية للشعب الافغاني ومقاومته قد وضعا الغزاة الاجانب في موقف سياسي وعسكري حرج . وهم يحاولون بأية طريقة كانت القضاء بعنف على المقاومة الافغانية وهم يتصرفون مثل الابرياء الامريكية في عدوانها على فييت نام باستخدام الاساليب المعروفة بحرق الارض . وفي الوقت ذاته يحاولون التخفيف من كراهية شعوب العالم لهم بالالتجاء الى حيل وأساليب مختلفة ومحاولة فرض حل مزعوم على الشعب الافغاني ومجاهديه لا جبارهم على ان يقبلوا الخضوع لنير الكرملين .

ومأساة الشعب الأفغاني هي نتيجة أيضا للتنافس ولمكائد القوى العظمى الامبريالية - الولايات المتحدة الامريكية و والاتحاد السوفياتي والصين - سعيا وراء مناطق النفوذ والتدخل في آسيا . وتبين لنا هذه المأساة بوضوح الثمن الباهظ الذي دفعه ذلك الشعب نتيجة لمؤامرات القوى العظمى الامبريالية و وخيانة قوى الرجعية الداخلية التي تلعب لعبة الأعداء من الامبرياليين والامبرياليين الاشتراكيين .

ومتشغيل هذه الدول العظمى لأجهزتها الدعائية فانها تحاول ان تخدع الشعوب و وأن تفرض عليها الحلول والقواعد المزعومة التي تتماشى مع مصالحها التي تقوم على الهيمنة و ازاء الأوضاع الخطيرة والمشاكل الحادة التي تختلف في بلد ما أو في مناطق مختلفة من العالم . وتحقيقا لهذه الغاية و فهي تستخدم الآن مسألة افغانستان . ان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي لا يترددان في تبادل الاتهامات لتبرير اعتداءاتهما العسكرية على الشعوب الأخرى و فهكذا تصرفت الامبريالية الامريكية عندما قام الاتحاد السوفياتي بشن عدوانه على أفغانستان . وهكذا يتصرف الاتحاد السوفياتي الآن بعد ما أظهرته الولايات المتحدة من تشجيع وتأييد للعدوان الصهيوني على لبنان .

ان شعوب العالم قادرة على ان تدرك المغانم التي يتوقعها كل منهما من هذه الخلافات وهي تفهم كيف تحبك الدول العظمى المؤامرات وكيف تستغل الظروف لتخدم مصالحها القائمة على الهيمنة . ورغم أن الامبرياليين الامريكيين يتشكون من اعتداء الاتحاد السوفياتي على أفغانستان و فانهم لم يترددوا في بدء العدوان العسكري على إيران . وهم الذين شجعوا وأيدوا اسرائيل في شن عدوانها الفاشي على لبنان .

ان الامبريالية الاشتراكية السوفياتية بتظاهرها بانها الصديق الصدوق للشعوب العربية و تجد نفسها في موقف أفضل فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان و وخصوصا ان العدوان على لبنان قد أصبح له مكان الصدارة في جدول الأعمال . ان خلق مثل هذه الحالات يتيح للدولتين العظميين الرئيسيتين تحقيق أهدافها أن تنعما بالتغاضي عن أعمالها العدوانية الماضية ضد الشعوب و وأن تحاولا حياكة مؤامرات جديدة في مناطق أخرى تخدم مصالحها بل وأن تقوموا بأعمال عدوانية جديدة ضد

الشعوب . ان كل عدوان مسلح ضد الشعوب يفتح شهيتهما لا ارتكاب أعمال عدوانية جديدة . ولهذا فانه نتيجة للموقف الخطير الذي خلقته الدولتان العظميان في منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسي ، قد نشهد أنشطة عدوانية جديدة . ولهذا السبب ، يجدر بالشعوب أن تزيد من يقظتها ، وأن تعارض بثبات السياسة العدوانية للدولتين العظميين الرئيسيتين .

ويؤكد وفد جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية مرة أخرى تضامن شعب البانيا مع الشعب الأفغاني في حرب التحرير الوطنية التي يخوضها ، ويدين بقوة استمرار عدوان الاتحاد السوفياتي على أفغانستان واحتلاله لها واننا على قناعة تامة من ان الحل الحقيقي لمسألة أفغانستان يكمن في كفاح هذا الشعب من أجل تحرره الوطني . انه شعب يحظى بتأييد وتضامن كل الشعوب التقدمية المحبة للسلم في العالم . والاحداث التي تدور كل يوم في ذلك البلد تعزز القناعة بأن الحل الحقيقي للمسألة الأفغانية لا يمكن ان يتأتى عن أفكار ومخططات التسوية السياسية المزعومة لهذه المشكلة ، التي هي في الحقيقة لعبة تلعبها الدولتان العظميان الرئيسيتان في هذه المنطقة من العالم .

واننا نعرب مرة أخرى عن رأينا في أن غزو أفغانستان يجب أن يبدان بقوة ، ويجب أن نوجه تأييدنا الى الشعب الأفغاني في الحرب الصعبة التي يخوضها ضد مؤامرات وافترافات الاتحاد السوفياتي واعدائه الآخرين .

السيد لونغولو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان شعب وحكومة تركيا

يشعران بقلق عميق ازاء المحن التي تنتاب الشعب الافغاني ، وازاء استمرار المآزق الراهن بشأن الحالة في أفغانستان . ان الكفاح والمعاناة داخل هذه البلد يستمران بلا هوادة . ويستمر على نطاق كبير هروب اللاجئين الى الخارج ، لاسيما الى باكستان وايران المجاورتين . والتهدد يزداد للاستقرار الاقليمي خطير . ان الآثار الناجمة عن هذه الحالة على السلم والأمن الدوليتين جسيمة ، وهي لا تقل في خطورتها اليوم عما كانت عليه منذ ثلاث سنوات . ومن هنا فان ايجاد حل سياسي لمشكلة أفغانستان أمر له أهمية حيوية .

منذ ثلاثة أعوام تقريبا ، تعرضت أفغانستان للمرة الأولى لتدخل عسكري ضخم من الخارج .

وكما أثبتت الاحداث التالية ، فقد كان الهدف الأساسي لذاك التدخل اخضاع شعب أفغانستان ووقف ممارسته لحقه في تقرير المصير ، ولكن تجربة السنوات الثلاث الماضية تبين بوضوح أن الشعب الأفغاني لن يتخلى عن حقوقه الثابتة في تقرير مصيره وطريقته في الحياة .

وبالرغم من تزايد الوجود النشط للقوات الأجنبية في بلاده ، ورغم التحيز الضخم ضده ، فان الشعب الافغاني مصمم وقوى ، كما كان دائما ، في عزمه والتزامه بالدفاع عن حريته وحقوقه . وان أملنا وطيد في أن نكبة شعب أفغانستان الشقيق سوف تنتهي سريعا عن طريق تسوية دائمة للمشاكل التي يعاني منها بلده .

ان أحد الأبعاد المحزنة للغاية للحالة في أفغانستان هو استمرار تزايد عدد اللاجئين الأفغان ، وهناك العديد منهم الآن في بقاع مختلفة من العالم . وتقدم ايران الملاذ لمئات الآلاف من الوطنيين الأفغان . ولكن باكستان ، التي يوجد فيها ما يقرب من ثلاثة ملايين مسن اللاجئين الأفغان ، هي التي تحمل عبء هذه المسألة . فالأفغانيون الذين اضطروا الى الهرب من بلد هم نتيجة الظروف الراهنة السائدة يمثلون حاليا أكبر جالية من اللاجئين في العالم . ولا يسعنا أن نبرز هنا الصعاب العديدة التي يعاني منها اللاجئون ، والمشاكل المعقدة التي يواجهونها اليوم ، والتي سيواجهونها في المستقبل .

ان وجود ملايين اللاجئين يحمل الاقتصاد والمجتمع في باكستان أعباء ثقيلة ، ويؤثر بشكل سلبي على علاقات ذلك البلد بجارتها أفغانستان وتتحمل ايران كذلك عبئا ثقيلا في هذا الصدد ونحن نلاحظ ونقدر مساعي المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التخفيف من الصعاب التي يواجهها هذا الشعب السيء الحظ . ونسجل كذلك عميق عرفاننا لشعب وحكومة باكستان الشقيقة لتضحياتها وجهودها من أجل اللاجئين الأفغان .

ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعدة الغوث الانسانية للاجئين الأفغان . ان عدم التوصل الى تسوية في أفغانستان لا يخفف على الإطلاق من الحاجة الى تقديم المساعدة للاجئين ، وفي رأينا ، انه يزيد من الحاح وضرورة هذا الالتزام الانساني من

ان مشكلة اللاجئين ، مثلها مثل الجوانب والأبعاد الأخرى للمسألة الافغانية ، لن تحل الا بالتوصل الى تسوية سياسية تفاوضية . وتشير الأحداث التي دارت في الأعوام الثلاثة الماضية في ذلك البلد ، الى أنه لن يتسنى فرض الحل العسكري أو التوصل اليه هناك .

ان العمليات العسكرية تبد ومحكوما عليها بالأ تكون حاسمة ، رغم ان ثننا فادحا يدفع مقابلها . وهذا هو الذي جعلنا منذ البداية نطالب بتسوية سياسية يتم الوصول اليها عن طريق التفاوض . عند ذاك فقط يمكننا أن نأمل في حل دائم لسألة أفغانستان يعكس بطريقة مناسبة الاهتمامات المشروعة للأطراف المعنية .

وفي العديد من المناسبات السابقة وفي هذه الجمعية ذكرنا ما نعتقد أنه يجب ان يكون العناصر الرئيسية لتسوية عادلة دائمة لأفغانستان . ان انسحاب جميع القوات الاجنبية من ذلك البلد هو حجر الزاوية لأي حل . ولا بد من احترام سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووضعها غير المنحاز والحفاظ عليها . ويجب أن يكون شعب أفغانستان حرا في اختيار شكل حكومته وفي تحديد طريقة حياته دون أي تدخل من الخارج أو دون قيود خارجية . ومع ذلك فان هناك عنصرا آخر له دلالة حاسمة الا وهو تهيئة هذه الظروف التي تسمح للاجئين الأفغان بالعودة الى بلدهم في أمن وكرامة .

ان ميثاق الأمم المتحدة يتضمن المبادئ التي يجب ان ترشد الأطراف لتحقيق النتيجة المرجوة في سعيها الى تحقيق تسوية سياسية تفاوضية .

ومنذ دراسة الموقف في أفغانستان في العام الماضي في الجمعية العامة بذلت جهود متضافرة من أجل ايجاد حل . وقد أجرى الأمين العام للأمم المتحدة ، عن طريق ممثله الشخصي مباحثات غير مباشرة مع بعض الاطراف الأساسية المعنية . واتسمت هذه الاتصالات بكونها بناءة ومفيدة . وقد اعتبرها الجميع ايجابية وبدرجة أو أخرى . ونأمل مخلصين بأن تؤدي مساعي الأمين العام ثمارها عما قريب وتوفر أرضية صلبة لتوقع مزيد من التقدم المرجو . ولا نستطيع بطبيعة الحال أن نضع عبء مسؤولية ايجاد حل لمشكلة أفغانستان بالكامل على عاتق الأمين العام وحده . ولكي ينجح فلا بد من أن ندعمه جميعا ولكن الأهم من ذلك لا بد من تعاون الأطراف الأساسية في مسألة أفغانستان .

واننا نود كذلك أن نذكر بمبادرات المنظمات الأخرى الخاصة بالموقف في أفغانستان . ويضطلع المؤتمر الاسلامي بدور ريادي في هذا المقام ويلقى منا كل تأييد ، وكذلك ، قدمت

المجموعة الأوروبية بعض الأفكار البناءة في يونية/حزيران ١٩٨١ ، التي نرى انها لاتزال لها دلالتها وفائدتها . وكذلك نتابع بالتقدير الاهتمام الذي بديه حركة عدم الانحياز . ويجب أن تبقى كل المداخل المعقولة لحل مشرف في أفغانستان مفتوحة .

ان الموقف في أفغانستان يبقى موقفا حرجا ، والحاجة لتسوية سلمية عاجلة ولاغنى عنها . وبينما تبدو بعض أشعة الأمل في الأفق ، نشعر بالانزعاج ازااء الموقف السائد في أفغانستان . فالسلم والاستقرار يجب ان يعادا الى أفغانستان بطريقة مشرفة لأن الأمة الافغانية الباسلة لا تستحق ما هو دون ذلك . ونأمل أنه باعطاء تأييدنا الساحق لمشروع القرار المطروح على الجمعية العامة الآن نكون قد قدمنا اسهاما صوب تحقيق هذا الهدف .

السيد كيباندا (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) وتخلوا

أفغانستان ، واحة سلام في منطقة مضطربة ، تقع في مفترق طرق تيارات فكرية وفلسفية عظيمة ألهمت البشرية منذ غابر التاريخ ، ولدا قد جعل من مفهوم عدم الانحياز عاملا حاسما في سياسته الخارجية ، بدون أية أطماع في الضم أو التوسع ، وقد صحا فجأة ذات صباح ، وقد اجتاحتته قوات خارجية تابعة لاحدى الدول العظمى في العالم ، وألقي القبض على قادته أو زجوا في السجون أو اغتيلوا ، وانكم لتتفهمون عندئذ القلق الشديد الذي تشعر به جمهورية افريقيا الوسطى . تخلوا دولة عضوا في منظماتنا ، سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية - وهي المبادئ المقدسة التي نص عليها الميثاق - تنتهكها بصلافة وتدوسها بالأقدام دولة عضوا أخرى ، والأكثر من ذلك عضوا في مجلس الأمن ، لها مسؤولية طويلة عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، ولسوف تدركون مدى القلق الخطير الذي تشعر به الأمم المتحدة . وهذا سوف يتيح لكم بصورة أفضل أن تتفهموا الدلالة الحقيقية على ما نشعر به من الانزعاج والقلق .

هذا هو بصورة عامة الموقف المأساوى الذي يسود الآن في أفغانستان والذي تقوم الجمعية

العامة ببحثه الآن للمرة الرابعة على التوالي .

وعندما نبحث هذا الموقف يجب ألا نفغل الصورة البائسة لهذه الآلاف من المواطنين الأفغان الذين يسعون لكي يجدوا المأوى والحرية ، يفرون من وطنهم ، ومن ديارهم ، أمام تقدم جحافل الجيش السوفياتي . ولا يجب ان ننسى الصور المؤلمة لتلك القرى التي دمرت بالقنابل

ولا هؤلاء الذين قتلوا من الرجال والنساء والأطفال ولا هؤلاء المواطنين الشجعان الذين يقاتلون الغزاة ببطولة مضحين بأرواحهم للدفاع عن استقلال بلادهم وسلامتها الإقليمية .
ان التدخل السوفياتي في أفغانستان أمر لا يمكن السماح به ولا يمكن قبوله . اذا أردنا
الابقاء على مصداقية الأمم المتحدة وهيبتها . وانه أمر خطير محفوف بآثار غاية الخطورة نظرا
لوضع الدولة المعتدية ، وهي دولة من الدول العظمى في عالمنا ، وكذلك نظرا للمسؤوليات
الهامة التي تقع على كاهل هذه الدولة بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن . والأمر يزداد خطورة ،
لأن هذا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وينطوي على مخاطرة اندلاع الحرب على نطاق
أوسع في ذلك الجزء من العالم . وهو وضع خطير لأنه لا يعتبر حالة منفصلة ولا يعتبر حدثا عرضيا .

انه جاء نتيجة للرؤية العالمية للعالم المعاصر القائمة على تغليب القوة والسلطة وهو جزء من الاستراتيجية التي تتسم بالهيمنة والتوسع التي تطورت بكل قوة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . انه يدل على السعي من أجل السيطرة واخضاع الشعوب وذلك باسم ايد يولوجية تدعي لنفسها أنها تؤيد التحرر بكل أشكاله . ان تاريخ العشرين عاما الماضية حافل بحالات واضحة لتدخل الاتحاد السوفياتي ومغامراته في الشؤون الداخلية لدول أخرى ، انها تدل بوضوح على ميل الاتحاد السوفياتي الى استخدام القوة في تسوية المنازعات الدولية .

بالأمس في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، واليوم في أفغانستان ، وربما غدا في أجزاء أخرى من العالم . ونجد أن الاتحاد السوفياتي في مناوآته يواصل بصورة صرفة هذه السياسة التي تعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ وغايات ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يعتبر الاتحاد السوفياتي أحد الموقعين البارزين عليه ومن أهموا أغراضه وأضافوا عليه الطابع العالمي . ومن أجل ذلك يجب أن تقوم الجمعية العامة بتحمل مسؤولياتها عن طريق رفض هذه السياسة والتنديد بصورة حاسمة بأي تصرف ينتهك السلم والأمن الدوليين .

والنسبة اليها ، نحن البلدان والشعوب النامية دون أن تتوفر لنا القوة العسكرية فان حركة عدم الانحياز تعتبر صرخا ضد جشع الدول العظمى التي تقسم العالم والتي تحميننا من منازعاتها من أجل الهيمنة والسيطرة . والنسبة اليها فان عدم الانحياز يمثل توازنا على الصعيد الدولي . والنسبة اليها نحن البلدان الأعضاء فان السلم صنوان للحرية والعدالة والتضامن الجماعي مع التنمية التي هدفها الرئيسي هو الرفاهية الاجتماعية . ووفقا لذلك ، فان مجال عمل عدم الانحياز مجال شامل ولا يعتبر مجالا انتقائيا . وهذا يؤكد على الخطوات التي أتخذت من أجل اقامة حركة عدم الانحياز والمحافظة عليها وهي الخطوات التي تخدم وضعنا نحن . ان السلم يعني ايضا الاحترام الصادق لسيادة واستقلال كل عضو في أسرة الأمم المتحدة . وينبغي أن يعطى ذلك دافعا لايماننا بمستقبل الانسان وايماننا بأن نسهم بصورة فعالة في أي جهد يرمي الى اقامة صرح السلم وضمانه وذلك في اطار المسؤولية الجماعية . وهذا هو السبب الذي من أجله نجد أن جميع بلدان عدم الانحياز ينبغي لاثبات تضامننا وعدتها أن تدوين وترفض التدخل السوفياتي في

أفغانستان . ان الصمت سوف يجعلنا متواطئين في هذا العمل وسوف يشجع المعتدى الذى تم تحديده بوضوح وأدلة قاطعة . ان عدم انحياز أفغانستان ينبغي أن يحترم وأن نحافظ عليه ونصونه بأى ثمن ، وهذا هو الضمان الصادق لاستقلال أفغانستان وسيادتها وسلامة أراضيها التى ابقيت عليها أفغانستان بتكاليف وتضحيات كبيرة .

في هذين العامين اللذين قامت فيهما الجمعية العامة ببحث الحالة في أفغانستان ، اعتمدت الجمعية العامة عدة قرارات ومقررات تهدف الى انسحاب القوات السوفياتية والتعبير الحر عن حق الشعب الافغاني في أن يختار نظامه السياسي والاقتصادى والاجتماعى دون أى تدخل من الخارج لكي يصل الى حل سياسى نهائى عادل . واعتماد هذه القرارات فان الأمم المتحدة أرادت أن تؤكد ، من جديد وبصورة صريحة ، دورها بوصفها الحامي للسلم والأمن الدوليين وذلك عن طريق رفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وذلك وفقا للأهداف والغايات التى نص عليها الميثاق ، وهذا يعتبر دلالة قاطعة واضحة .

ومنذ اعتماد هذه القرارات واصل الاتحاد السوفياتي احتلاله لأفغانستان ولا تزال الحرب تستمر نيرانها هناك ، مما أسفر عن خسارة كبيرة في الأرواح وتدميرات هائلة ، ان تقصف القرى يوميا وتسوى بالأرض .

وفي مواجهة العدوان والاحتلال والغزو السوفياتي وفي مواجهة هذا الجيش القوى السذى تتوفر له اكثر أنواع المعتاد تطورا نجد عددا قليلا من المناضلين الأفغان يخوضون معركة غير متكافئة ويشنون نضالا بطوليا ضد الغازى المحتل للحفاظ على سيادة واستقلال بلدهم ، وبالتالى مرة أخرى نجد أن هذا يعتبر دلالة على قوة النضال من أجل الحرية . ان تصميم وطولة هؤلاء المناضلين تثير الاعجاب .

ان الثمن الغالى الذى دفعه الشعب الافغاني لحرية اراضيه يعتبر دلالة قاطعة وصريحة على رفضه الحازم الرضوخ للسيطرة السوفياتية ، وبالتالى فان التأكيد على أن الاتحاد السوفياتي قد تدخل في افغانستان بناء على طلب الشعب يعتبر أمرا غير سليم ومغالطة . ويجب على الاتحاد السوفياتي أن يسحب قواته من أفغانستان .

ان جمهورية افريقيا الوسطى ، أرض الحوار والتعاون ، تعترض بشدة على التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية . ولقد ذكرت ذلك مرارا في هذه القاعة وأكرره اليوم . اننا نشارك في هذه المناقشة لكي نضم أصواتنا ، بدافع من روح الوثام والعزم اللذين تتسم بهما منظماتنا ، لكي نضم صوتنا مع تلك الدول التي تجعل من الاهداف النبيلة لميثاقنا أساسا لسياستها الخارجية ، ولكي نشجب أى تصرف ينتهك مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة .

ان مسؤولية ضمان السلم والأمن الدوليين ينبغي ألا تكون حكرًا على قلة من الدول الأعضاء في منظماتنا ، وألا تكون قاصرة على مجموعة معينة . انها عمل الجميع ، وهي مسألة تعنيننا جميعا .

هذا هو أساس الموقف الذى سوف يتخذه وفد بلادى فيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا . لذلك سوف نصوت مؤيد بين له .

السيد يوندون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود ان اعبّر عن الأسف العميق لوفد منغوليا تجاه قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالخوض مرة أخرى في المغامرة غسير اللاتفة حول ما يسمى مسألة الحالة في افغانستان . ان مناقشة هذا البند الذي فرض على الجمعية العامة ، رغم المعارضات الصريحة المتكررة لحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، يجب ان تمتص تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لهذه الدولة ذات السيادة وغير المنحازة والعضو الكامل العضوية في الأمم المتحدة . ان دوائر الامبرياليين ودعاة الهيمنة طلبت مثل هذه المناقشة لسبب بسيط هو تشويه زخم التحولات الاجتماعية - السياسية في افغانستان ولمنع الشعب الأفغاني من تصريف شؤونه بنفسه ولتحويل انظار الرأي العام عن المكائد العدوانية لتلك الدوائر في جنوب غربي آسيا .

ويرى وفد منغوليا ان اقام الأمم المتحدة في هذه المناقشة العقيمة لما يسمى مسألة افغانستان لن يؤدي ، كما برهنت تجربة المناقشة السابقة ، الا الى زيادة تعويق التوصل الى تسوية سياسية عادلة للوضع الجديد الذي يحيط بافغانستان . وستكون له أيضا آثار سلبية على مكانة الأمم المتحدة نفسها .

وفي الحقيقة ان الحالة في افغانستان هي أمر يخص الشعب الافغاني وحده . لقد اضطلع هذا الشعب باختياره التاريخي منذ أربعة أعوام عند ما هب في ثورته الوطنية الديمقراطية في نيسان /ابريل ١٩٧٨ . وهذا استطاع الشعب الافغاني ان يحرر نفسه من القمع والاستغلال وغياب القانون وان يتقدم صوب التطور الديمقراطي الحر .

لقد رحبت منغوليا حكومة وشعبا بحرارة بانتصار ثورة نيسان /ابريل في افغانستان والخطوات التي اتخذتها جمهورية افغانستان الديمقراطية بعد ذلك للدفاع عن المنجزات الثورية التي حققها الشعب الافغاني وتعزيزها .

ويمكن ان يتعرف المرء من البيان الذي ادلى به السفير ظريف ، ممثل افغانستان على التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهامة التي تأخذ مجراها في البلد ، وعلى الأثر الطيب الذي ستركه على الانتعاش الديمقراطي للمجتمع الافغاني ، وبالتالي رفع مستوى معيشة السكان . ويتم تطوير اقتصاد جمهورية افغانستان الديمقراطية بنجاح ، وترتفع الانتاجية في الصناعة والزراعة

والتجارة الخارجية . وتحسن بشكل مطرد حالة العمال وترتفع اجورهم بشكل ملموس . وعن طريق برنامج الاصلاح الزراعي حصل اكثر من ٣٠٠٠٠٠ عائلة ريفية ، من لم تكن لديها اية ارض او كانت لديها قطعة ارض صغيرة ، على الارض مجاناً وأُعفيت حوالي ٨٠٠٠٠٠ عائلة ريفية من ديون الضرائب كما تحققت نتائج كبيرة في بلد كانت الأغلبية الساحقة من سكانه منذ وقت قريب تعاني من الأمية وذلك نتيجة للعمل الدؤوب من أجل نشر التربية وتطوير التعلم والثقافة .

ان الشعب المنغولي الذي تربطه بالشعب الافغاني علاقات وثيقة للصدقة والتضامن يشعر بسعادة كبيرة لنجاح ذلك الشعب في بناء حياة جديدة . وطبيعة الحال كان من الممكن لنجاحات افغانستان الديمقراطية ان تكون اكبر من ذلك لو لم تفرض عليها الحرب القاسية غير المعلنة من الخارج . ولا يخفي على احد ان القوات الامبريالية تسعى الى قمع ثورة نيسان /ابريل وتحطم رغبة الشعب الافغاني الباسل في الحرية والتقدم الاجتماعي . ويستخدم الامبرياليون ، لارتكاب العدوان المسلح ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، الاقطاعيين والمستغلين الافغان السابقين الذين اطاح بهم تيار الثورة كأدوات طيعة . ان يتم تدريب عصابات الافغان المعادين للثورة في اكثر من ٨٠ من المعسكرات الخاصة في باكستان ، للاضطلاع بعمليات تخريبية ضد افغانسان . وهناك فيض متزايد من امدادات الاسلحة الحديثة يصل الى العصابات التي تتوغل باستمرار في افغانستان وتمنع الشعب الافغاني من العمل والعيش في سلام . فهي تقوم بنهب المدينين الابرياء وارهابهم وقتلهم . ونتيجة لاعمالهم خلال الاربعة سنوات الاخيرة ، كما ورد في التقارير الصحفية ، تم تدمير ما يربو على ١٥٠٠ مدرسة ومئات الجسور والمنشآت والساكن في افغانستان .

ان القرار الذي اتخذه مؤخراً مجلس الشيوخ الامريكى بزيادة المساعدة العسكرية والمالية للافغان المعادين للثورة يعد تأكيداً آخر على السياسة العدوانية لحكومة واشنطن القائمة على استمرار الحرب غير المعلنة ضد افغانستان وزيادة حدتها . ان هذه السياسة جزء من الاستراتيجية الشاملة لبسط السيطرة الامريكية على جميع انحاء العالم . ان الدوائر الامبريالية تستخدم اساليب دعائية واسعة النطاق وحرباً نفسية لتشويه حقيقة الاحداث المحيطة بافغانستان ، ولكي تنتفض من ثورة نيسان /ابريل ولكي تطعن في المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي للشعب الافغاني .

ومن الواضح ان الدعاية الابهريالية ، مهما استخدمت من الاساليب الحديثة واطلقت العنان لنفسها ، لن تستطيع ان تخدع الرأي العام العالمي أو ان تجبر الشعب الافغاني على ان يحميد عن طريق التقدم الاجتماعي الذي اختاره .

ويشترك وفد منغوليا تماما في وجهة النظر القائلة ان السبب الرئيسي ، والأخرى السبب الوحيد ، لاستمرار التوتر في الحالة المحيطة بافغانستان يكمن في التدخل الدائم من الخارج في شؤونها الداخلية . وبالتالي فمن الطبيعي ان وقف كل انواع التدخل هو وحده الذي يمكن ان يكفل التسوية العادية للحالة المحيطة بافغانستان .

وترى حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ان اكثر الاسس واقعية لهذه التسوية ولتطبيع العلاقات بين افغانستان والدول المجاورة لها توجد في الاقتراحات البنائة التي تقدمت بها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ وفي بيانها الصادر في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ . لقد عرضت جمهورية افغانستان الديمقراطية ان تجري مفاوضات مباشرة مع باكستان وايران بهدف التوصل الى اتفاق يقبله جميع الاطراف على اساس مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون في النفع المتبادل . ويمكن ان تشمل هذه الاتفاقات على اجراءات محددة ثابتة يتخذها جميع الاطراف بخصوص عدم السماح للاموال العسكرية واية أنشطة عدائية اخرى ان تنشأ في اراضي اي منها ضد الاخرى ، علاوة على عقد اتفاقات تمهد الطريق للعودة الاختيارية للافغان المقيمين في اراضي الدولتين المجاورتين لمختلف الاسباب ، الى ديارهم .

ومن أجل ضمان تسوية دائمة وشاملة فقد طرحت فكرة اشراك دول أخرى ، وصورة أساسية اتحدت الجمهورية الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة لتعملا كضامتين لهذه التسوية .

وبالتالي فان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تظهر باستمرار روح النية الحسنة والواقعية ويفضل موقفها البناء والمرن ، والضروري لحل مثل هذه المسائل السياسية المعقدة ، فقد أمكن اجراء الاتصالات . وقد جرت هذه الاتصالات بالفعل في شهر حزيران / يونيه من هذا العام في جنيف بين ممثلي أفغانستان وباكستان ، مستغلة هذه الاتصالات الساعي الحميدة للممثل الشخصي للأمين العام .

ويرحب وفد بلادي بحقيقة أن هذه الجولة من المحادثات كانت مفيدة وان الجانبين كليهما أيدا استمرار هذه المحادثات .

وبالطبع فانه لا بد من توفر النية الحسنة والنهج البناء لدى جميع الأطراف من أجل نجاح المحادثات . ومن المهم والضروري أيضا ألا يعمل شيء من شأنه عرقلة سير هذه العملية . وهذا ينطبق بصورة خاصة على منظمة لها سلطة كبيرة مثل الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد يجب علينا أن نلاحظ مع الأسف أن مشروع القرار المعروف على الجمعية العامة يتضمن أحكاما معروفة أنها غير مقبولة من قبل الطرف الرئيسي المعني بالمشكلة وهو جمهورية أفغانستان الديمقراطية ويعتبر من الناحية الجوهرية تدخلا في الشؤون الداخلية لذلك البلد . وان اعتماد مشروع القرار هذا لن يزيد البتة من البحث عن الطرق المؤدية الى تطبيع الحالة في أفغانستان ؛ بل على العكس تماما من ذلك سوف يلحق الضرر في الحوار بين الجانبين . لذلك فان وفد بلادي يعارض مشروع القرار الوارد في الوثيقة

ان الالتزام القوي لجمهورية منغوليا الشعبية تجاه قضية السلم والأمن الدولي معروف جيدا . فقد كانت تعتقد دائما ولا تزال بأن الطريقة المعقولة الوحيدة لتسوية المنازعات فيما بين الدول تتمثل في الحوار السياسي والمفاوضات التي ينبغي أن تتم بدافع من روح الاحترام المتبادل على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويعتقد وفد منغوليا أن هذه هي بالتحديد الطريقة التي يمكن بها أن يتحقق الحل الحاسم للحالة في أفغانستان .

السيد فرالسين (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحالة في أفغانستان في طريقها لأن تصبح بندا دائما في جدول أعمال الجمعية العامة . فقد انقضت ثلاث سنوات تقريبا منذ غزت القوات السوفياتية أفغانستان . وعلى الرغم من النداءات والناشطات المتعددة التي وجهتها الجمعية العامة لا تزال تلك القوات في ذلك البلد . ولا يزال الكفاح المسلح داخل باكستان مستمرا . لذلك من المهم للجمعية العامة أن تقيم الحالة في هذه المناقشة لكي تقدم توصيات جديدة بشأن الكيفية التي تتم بها تسوية هذا الصراع .

لقد كانت تكاليف الغزو السوفياتي لأفغانستان باهظة جدا . أولا وقبل كل شيء فقد نجس من الاحتلال المستمر والمقاومة المسلحة خسائر فادحة في الأرواح . وما لم يتم ايجاد تسوية سلمية للحالة فان هذه الخسارة ستستمر في الزيادة بكل الاحتمالات . وان الصراع المستمر قد أحدث معاناة ودمار واسعين للمجتمع الأفغاني مما حمل الملايين على ترك ديارهم والبحث عن ملجأ في البلدان المجاورة ، ولا سيما في باكستان .

ان النزاع في أفغانستان كانت له آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين . وتسبب في المزيد من عدم الثقة وزعزعة الاستقرار في منطقة من أكثر المناطق في العالم قابلية للتفجر . وكانت لآثار خطيرة طويلة على مناخ التعاون الدولي بأسره وأضر بعملية المفاوضات الخاصة باتفاقات الحد من الأسلحة التي تعتبر على جانب عظيم من الأهمية لجهود وقف سباق التسلح النووي . وتوترت العلاقات من جراء ذلك بين الشرق والغرب لدرجة سيئة . وقد رأينا هنا في الأمم المتحدة كيف ان الصراع في أفغانستان قد أثر على العلاقات بين الدول الكبرى وهذا تطور يحد من فعالية المنظمة كلها .

من الصعب على الحكومة النرويجية أن ترى ما سيجري على الاحتلال المستمر لأفغانستان بالنسبة لمصالح الاتحاد السوفياتي على المدى البعيد . وانا لم يكن هناك التزام متجدد لايجاد حل سياسي للمشكلة فاننا نخشى أن يبقى هذا البند في جدول أعمالنا لفترة طويلة من الوقت؛ ونخشى أيضا بأن يستمر هذا الصراع في بذور القسوة والشقاق في العلاقات الدولية .

ان الحكومة النرويجية تحت الاتحاد السوفياتي على أن يدرس بجدية الآثار الايجابية للتسوية السلمية في أفغانستان . ولا نستطيع أن نعد بأن جميع المشاكل المتبقية في ذلك الجزء من العالم

ستتلاشى . ولكن في موقف دولي حيث يتحدث تقريبا الجميع عن الأزمة - في الأمم المتحدة ، وفي العلاقات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب ، وفي الاقتصاد العالمي وغير ذلك من المجالات - يمكننا التفكير في بعض الأحداث الأخرى التي ستكون لها اثار أكثر ايجابية على روح التعاون والعمل التوفيقي اللازم للتغلب على هذه الأزمات .

لقد كان لدينا بالفعل الاطار الأساسي للتسوية السلمية . وان هذا الاطار موجود هنا فيسي الأمم المتحدة . وفضل جهود الأمين العام ومثله الشخصي لأفغانستان ، الذي أود أن أشيد به بحفا خاصة ، تم التصرف على أربع مسائل جوهرية في الجهود الرامية الى ايجاد حل سياسي للصراع في أفغانستان . وهذه العناصر تتضمن : انسحاب القوات الأجنبية ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ والضمانات الدولية لعدم التدخل ؛ والعودة الطوعية للاجئين الى ديارهم . وتناشد حكومتي جميع الأطراف في الصراع بأن تغتتم فرصة المشاورات المقبلة مع الممثل الشخصي للأمين العام وتبذل جهدا جديدا من أجل ايجاد حل للصراع في أفغانستان في أقرب فرصة ممكنة . وان النرويج تؤيد تأييدا تاما البعثة الهامة للممثل الشخصي للأمين العام .

وأود أن أختتم كلمتي بهضـع كلمات عن مشكلة اللاجئين . لقد فر بسبب الصراع والحرب حوالي ٣ مليون نسمة طلبا للملاذ في ايران وباكستان . ويعتبر هذا في الوقت الحاضر من أكبر وأخطر مشاكل اللاجئين في العالم . وتشكل هذه المشكلة عبئا ضخما على البلدان المستقبلة للاجئين من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وقد تأثرت باكستان بدرجة كبيرة من جراء استقبالها لأكثر عدد من هؤلاء اللاجئين . وأود نيابة عن الحكومة النرويجية أن أشيد اشادة خاصة بالطريقة التي تناولت بها حكومة وشعب باكستان هذه المشكلة . وفي نفس الوقت أود أن أعرب عن تقديرنا لمنظمات الاغاثة الانسانية العاملة في هذا المجال واعجابنا بها ، لاسيما مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على جهوده في التخفيف من معاناة اللاجئين .

وقد قدمت النرويج من جانبها ما يزيد على . ٥ مليون كرون نرويجي في مجال المساعدة الانسانية خلال العامين الماضيين . وتعتزم حكومتي الاستمرار في زيادة هذه المساعدة في المستقبل* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سينيـاس (هايتي) .

السيد تروكو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد تقدمت شيلسي الى جانب أربعة وأربعين دولة أخرى بمشروع قرار بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين - وهو مشروع القرار A/37/L.38 .

منذ ذلك الشهر التعيس ، وهو شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، فان القوات السوفياتية ، مسلحة بالدبابات والمعدات العسكرية الوافرة والقوية ، عبرت حدود افغانستان واحتلت أراضيه ، وأطاحت بحكومته وقامت بعملية غزو اقليمية منظمة واسعة النطاق ، والوثيقة التي نبثها اليوم تتضمن رابع مشروع قرار وضعه أعلى محفل في عالمنا المتحضر - وأعني بـ الجمعية العامة - فيما يتعلق بهذا الوضع الخطير الملح .

وهذا الموقف خطير لأنه ليس هناك ما هو أخطر من الانتهاك الصارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ذاته : وهي مبادئ عدم التدخل ، وعدم استعمال القوة وسلامة الأراضي .

انها مشكلة ملحة نظرا لأن تدفق موجات اللاجئين الى ايران والباكستان ، والتي تعدت بالفعل ٣ ملايين لاجيء ، آخذ بالازدياد الى أبعاد متزايدة الخطورة .

ولا يمكن أن ينحى عن بال البشرية ان غزوا عام ١٩٧٩ قد تم تسهيله عن طريق حدث آخر يشل أيضا انتهاكا صريحا صارخا لمبادئ أخرى لا تقل قيمة من مبادئ القانون الدولي .
والتالي ، فانه من الالهية بمكان أن نبقى هذا التنديد حيا ان ندين هذا العمل المشين الذي ارتكب وعندما نطالب ببذل الجهود للتوصل الى حل سياسي أكيد يعيد السوي أفغانستان وشعبها هويتهم كأمة حرة ، ذات سيادة غير منحازة .

وفي السعي من أجل التوصل الى هذه التسوية السياسية فاننا نود أن نبرز بصورة خاصة جهود الامين العام للامم المتحدة ، الذي قام ، منذ أن تقلد منصبه ، شخصيا وعن طريق مشله الخاص ، ببذل الجهود لكي يتوصل الى التفاهم بين الأطراف المعنية . وفي هذا السياق ، فانه يسعدنا كما اتضح من تقرير الأمين العام الأخير ، أنه يولى على المستوى الدبلوماسي على الاقل درجة معينة من التقدم المبدئي ، رغم أنه قد أشار الى أننا لم نتوصل

بعد الى المرحلة الحرجة المتمثلة في تنفيذ هذه العملية . ويحدونا وطيد الامل فـي أن يواصل الأمين العام جهوده ، وأن تؤتي هذه الجهود ثمارها ، رغم أننا ندرك تماما العقبات السياسية الهائلة التي ما زالت قائمة ، ولقد أخذنا علما أيضا بالكلمات المشبطة للهمم التي ذكرها ممثل افغانستان ، الذي لا يزال مصرا على " كونها عملية لا رجعة فيها " . وعلى ضوء الجهود الجادة المسؤولة التي يقوم بها الأمين العام وسعوه الخاص السيد كوردوفز ، فانه من المستحيل على أحد منا أن يواصل الاختفاء وراء الكلمات العقيمة التي أصبحت الآن بالية ومحط الازدراء والتجاهل .

اننا نستنكر مرة أخرى اليوم هذا الموقف ونطالب بالتوصل الى حل سياسي عن طريق جهود الأمين العام ، لأن الامم المتحدة لم تكذب تهتز من قبل ، طوال السنوات السبع والثلاثين التي انقضت على وجودها ، مثلما تهتز اليوم ، بسبب هذا العمل العسكري غير المتناسب الابعاد بتاتا ، والضرر البالغ للضرب بكيان المنظمة بوصفها منظمة مكرسة لخدمة السلم . ان الدولة الغازية هي واحدة من الأعضاء الدائمة ، التي تتحمل بمقتضى الميثاق مسؤوليات خاصة ومزايا معينة ، في صيانة السلم والامن الدوليين . اما الضحية فهي دولة نامية صغيرة ، وعضو مؤسس في حركة عدم الانحياز ، منذ الاجتماع التاريخي في باندونغ ولفغراد .

والذي يبدو وكأنه عمل بسيط من أعمال الضم ، كغيره من الاعمال التي قامت بها دولة رئيسية كبرى في أركان أخرى من العالم ، قد تحول الى حرب حقيقية للتحرير الوطني قام بها الشعب بأسره ، ضد الدولة الكبرى المعتدية وضد النظام العميل الذي تحميه . ولسوء الحظ ، فان الكفاح الباسل ضد القوات الضخمة التفوق قد أسفر عن خسائر فادحة في الارواح والمعدات . لقد هدمت قرى باكملها وسويت بالارض ، ودمر الاقتصاد فـي ذلك البلد ، وقتل أو جرح ما يربو عن نصف مليون من الأفغانيين .

ان مختلف القرارات التي اعتمدها هذه الجمعية العامة - بعد أن استحال على مجلس الأمن التصرف نظرا لاستخدام حق النقض - وقرارات أخرى اعتمدها حركة عدم

الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها من القرارات التي اعتمدت في عدد من المحافل الدولية الاخرى اذانت جميعها مرارا وتكرارا ، غزوافغانستان واحتلالها وطالبت بالانسحاب الفوري لقوات المعتدى . وحتى الآن نجد أن كافة هذه النداءات قد تم تجاهلها علنا وكل ما بقي لدينا هو الأمل الذي نعول عليه من العمل الدؤوب الذي يبذله الامين العام في سعيه للتوصل الى حل سياسي ، ومن العثال الذي قدمه الشعب الافغاني عن البسالة التي لا يمكن مهاجمتها .

ان القوات السوفياتية ، التي كان يقال في البداية انها تقرب من . . . ٨٥ تزيد الآن عن . . . ١٠٥ وتشير التقارير الأخيرة الى أنه يجري العمل في مختلف المطارات في البلد من أجل تعزيز المواقع الاستراتيجية للقوات العسكرية المحتلة .

وطبيعة الحال ، لا يمكن أن يظل المجتمع الدولي متفرجا ازاء مثل هذا التحدي . ويفسر هذا مغزى البيانات التي تم الادلاء بها في هذه القاعة من قبل وفود عديدة من بينها وفد بلادي ، التي ماتزال ترقب بقلق متزايد تطور الحالة في افغانستان ، وآثارها الخطيرة على السلم والأمن الدوليين .

وفي الحقيقة ، ليست امامنا فقط مشكلة ذات أبعاد مأساوية من الناحية الانسانية ، ولكن أمامنا أيضا أزمة سياسية لا يمكن التكهن بآثارها على التعايش السلمي بين جميع الدول . اننا ندرك انه اذا لم تتخذ اجراء اليوم فان هذا يمكن ان يقضي على مستقبل العديد من الأمم ، لاسيما الأمم الصغيرة والضعيفة . وبالتالي فان علينا واجبا يتمثل في منع انتصار العنف .

وطى أساس هذه الاعتبارات شارك وفد بلادي مرة أخرى ، مع ٤٤ وفدا آخر في مشروع القرار (A/37/L.38) ، الذي يقدم طريقة عملية وواقعية لحسم هذه الأزمة الدولية الخطيرة اننا نأمل ان تنضم اليها الدول المحبة للسلم في تأييد هذه المبادرة ، التي استلهمنا فيها فقط الرغبة في كفالة الاحترام الكامل لاهداف ومبادئ الميثاق التي التزمت بها جميع حكوماتنا بصفة رسمية .

أود أن أؤكد بصفة خاصة على المساعدات السخية والتضحيات التي تقدمها حكومة باكستان فضلا عن الاسهام القيم من قبل المفوض السامي لشؤون اللاجئين . ان هذه الجهود الانسانية ينبغي بطبيعة الحال ، مواصلة دعمها من قبل المجتمع الدولي بأسره .

ترفض شيلي استخدام القوة ، بغض النظر عن الدولة التي تستخدمها . اننا لن نتوقف عن ادانة هذه السياسة لأية اعتبارات سواء تتصل بالصدقة ، أو باواصر التضامن مهما كانت قيمة هذه الأواصر . ونفس الاصرار ، فان بلادي تنادي أولا وقبل كل شيء بتسوية سلمية للمنازعات عن طريق أى من الوسائل المنصوص عليها في الميثاق ، والمتضمنة في القانون الدولي .

اننا نعرف ان هذه هي أيضا أهداف الأمين العام السيد بيريز دي كوبيار ، في مهمته الصعبة وأنا نشاركه الرأي عندما يقول :

" ان شغلي الشاغل هو ان تتاح الفرصة للشعب الافغاني ليبنى مستقبله فسي سلام . ولن أكف عن بذل كل ما في وسعي لتحقيق هذه الغاية" (A/37/482 ، الفقرة ١١)

السيد لاروكا (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان آراء السدول ال . ١ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول الحالة في افغانستان قد تم الاعراب عنها تفصيلا من جانب ممثل الدانمرك في بيانه بالنيابة عن الدول العشر . ويشاطر وفد بلادي تماما هذه الآراء . واذ اتحدث اليوم ، فاني أود أن أؤكد على القلق العميق لحكومة بلادي ولجميع القوى السياسية في ايطاليا دون استثناء ، وللرأي العام لدينا ازاء اطالة الموقف الذي يعد بوضوح انتهاكا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والذي يشكل مصدرا أساسيا للتوتر في كل من المنطقة المتضررة وفي العلاقات الدولية بصورة عامة .

ان الاحتلال العسكري لافغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي والذي انقضى عليه ثلاث سنوات تقريبا ، رغم النداءات المتكررة من هذه الجمعية ومن الأجهزة الدولية الأخرى المشوولسة يمثل في الواقع انتهاكا خطيرا للمبادئ المقبولة دوليا والتي تقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة واحترام استقلال وسلامة اراضيها وعدم استعمال القوة فسي العلاقات الدولية .

ان العدد المتزايد للاجئين الأفغان الذي يزيد الآن على ٣ ملايين والمعاناة التي يلاقونها والعبء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يقع بسببهم على كاهل البلدان المجاورة ، علاوة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تواترت انبأؤها في افغانستان كنتيجة لقمع المطامح المشروعة لشعب افغانستان في الحرية والاستقلال ، تشكل مأساة لا يمكن ولا يجب على المجتمع الدولي ان يتجاهلها .

ان الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٣٥ بينت بجلاء العناصر التي يمكن للحل ان يقوم عليها ، بأن أعطت للأمين العام تفويضا بالسعي للتوصل الى مثل هذا الحل . ولقد اعتمد هذا القرار بأغلبية عظمى من أعضاء الأمم المتحدة ، ويمكن أن يعتبر هذا تعبيرا صادقا عن الرأي الواضح والمشارع العميقة للمجتمع الدولي ازاء أزمة افغانستان .

وهذه الروح فلقد رحبنا بالجهود التي قام بها الأمين العام وممثله الشخصي السيد كورد فيزوندك وفقا للأحكام الواردة في هذا القرار ، كما أيدنا هذه الجهود بينما نود ان نعرب من عميق تقديرنا لهذه الجهود الشاقة ، ولتقرير الأمين العام ، لا يسعنا الا أن نبدي قلقنا الشديد ازاء عدم استجابة الاتحاد السوفياتي حتى الآن وما استتبع ذلك من عدم احراز تقدم صوب حل مقبول .

ووفقا لذلك ، فان وفد بلادى سوف يهتد تماما مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.38 ، الذى يعيد تأكيد تلك المبادئ التي تهيئ الأساس من أجل التوصل لحل سياسي لمشكلة افغانستان .

وفي هذا الاطار ، ستستمر حكومتي في تقديم التأييد الكامل لبعثة الأمين العام ، وتؤكد ايمانها ، كما أدلى بذلك ممثل الدانمرك ، بأن عقد مؤتمر وولي حول افغانستان ، كذلك الذي اقترحه رؤساء دول وحكومات الجماعة الأوروبية في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨١ ، من شأنه ان يكمل جهود الأمين العام بشكل مجد بتهيئة اطار يتم من خلاله تحقيق تسوية سياسية عادلة شاملة .

ان استمرار الانتهاك الخطير في افغانستان لميثاق الأمم المتحدة يتطلب حلاً لتلك المشكلة ، لا يمكن أن يقوم الا على أساس المبادئ الواردة في القرارات التي سبق للجمعية العامة اعتمادها ، وهي : انسحاب القوات الأجنبية ، والاعتراف بحق الشعب الأفغاني في تقرير مستقبله بحرية ، ودون تدخل أجنبي ، وخلق الظروف الملائمة لعودة اللاجئين الى بلادهم وديارهم .

وفي الوقت الذي نناقش فيه هنا معاناة الشعب الأفغاني ، تستمر هناك الانتهاكات الشاملة لحقوقه الانسانية ، وقمع مطامحه المشروعة بلا هوادة .

والحكومة الايطالية على اقتناع بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعلن مرة أخرى معارضته الثابتة لمثل هذا الموقف ، وأن يؤكد بجلاء بأنه لا يمكن أن يقبل أو يرضخ للأمر الواقع .

ولذلك فاننا نحث أعضاء الجمعية العامة أن تظهر مرة أخرى نفس التصميم الذي أظهرته في الماضي بالدعوة الى التسوية العادلة لهذه الأزمة المفجعة وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق هذه المنظمة .

السيد الألفي (اليمين الديمقراطية) : ان مناقشة ما يسمى " بالحالة فني افغانستان " من قبل الجمعية العامة هي في الأساس تدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية . الا أن القوى الامبريالية ، ضمن اطار حملتها السياسية والدعائية ضد الشعب الافغاني وطموحاته ، تدفع بمثل هذه المناقشة للتشكيك في الاختيارات الوطنية لشعب افغانستان ، كما هو الحال بالنسبة لسياستها تجاه الأنظمة التحررية والتقدمية الأخرى ، فني محاولة مكشوفة من قبل القوى الامبريالية لايجاد المبررات لتواجدها في المنطقة وأعمالها العدوانية التي تستهدف شعوب المنطقة بشكل عام وحركات التحرر الوطني فيها بشكل خاص .

ان الامبريالية العالمية ، وعلى رأسها الامبريالية الامريكية ، بسجلها المليء بالعدوان واستعمال القوة والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول والشعوب ، لا يمكن أن تخسده شعوبنا بتباكيها على افغانستان ، والأمن والاستقرار في المنطقة ، تحت ستار عدو وهمي . ان

الخطر الحقيقي الذي تواجهه شعوب ودول منطقتنا هو التداخلات الامبريالية في شؤونها الداخلية ، والمؤامرات الامبريالية الصهيونية ، التي تستهدف فرض السيطرة الامبريالية على المنطقة ، وتصفيصة القضايا الوطنية لشعوب المنطقة ، وفي مقدمتها القضية الوطنية للشعب الفلسطيني .

ان الشعب الافغاني ، وهو يمضي في طريق تحقيق أهدافه التي تضمنتها مبادئ ثورة ابريل ، وبشيء مجتمعه الجديد ، واجه العديد من المؤامرات الامبريالية المتمثلة في العدوان والتخريب والاضغوط والحملات السياسية والدعائية الواسعة التي شنتها الأجهزة الامبريالية فسي محاولة للقضاء على الثورة الافغانية ، الأمر الذي اضطر حكومة افغانستان الديمقراطية الى طلب الدعم والمساعدة من الاتحاد السوفياتي لمواجهة مخاطر العدوان والتآمر الامبرياليين ومن أجل ضمان سيادة ووحدة أراضي جمهورية افغانستان الديمقراطية .

ان اليمين الديمقراطية تؤكد موقفها في تأييد الشعب الافغاني بقيادة الحزب الديمقراطي الشعبي في نضاله من أجل الحفاظ على استقلاله وسيادته الوطنية ، والسير في طريق التقدم الاجتماعي المستقل ، وترى أن الدفع باتجاه زيادة حدة التوتر في المنطقة لا يخدم السلم والاستقرار فيها ، ولن يؤدي الى تضافر الجهود من أجل درء المخاطر الامبريالية التي تتعرض لها منطقتنا .

اننا نرى ان مشروع القرار المطروح للمناقشة لا يخدم تخفيف التوتر في المنطقة ، ونؤكد أن المصالح المشتركة لكافة دول المنطقة تحتم على هذه الدول أن تلجأ الى الحوار بينها كعامل هام للمساهمة في احلال السلم والاستقرار . ان الحوار لا يمكن أن يتحقق دون الامتناع عن أية أعمال تؤدي الى تدهور الوضع ، ودون توفير الظروف اللازمة لتسوية المشاكل ذات الاهتمام المشترك ، وتحسين العلاقات بين دول المنطقة ، على أساس الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي ، والالتزام بمبادئ عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وفي هذا الصدد فاننا نشني على المقترحات التي تقدمت بها حكومة افغانستان الديمقراطية ، والتي أكدها أمام الجمعية العامة خلال هذه المناقشة ونرى أن تجاوب الدول الأخرى في المنطقة معها سيساعد على تسوية المشاكل ذات الاهتمام المشترك والاتفاق بشأنها .

السيد فان فيل (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
 في يوم الأربعاء الماضي ، حدد ممثل الدانمرك ، السفير أولسريتشن ، موقف الدول العشرة
 الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، بشأن الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين .
 وتؤيد جمهورية المانيا الاتحادية بالكامل ما جاء في بيانه .
 ان التقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة الذي وجه انتباهنا الى أوجه
 النقص الخطيرة في الممارسة الحالية للأمم المتحدة ازاء صيانة السلم والأمن الدوليين ، بدأ بإشارة
 الى ما حدث في العام الماضي ، فقال :

" . . . سلسلة مزعجة من الأزمات الدولية ، فضلا عن حالات الجمود التي اعترت

عددا من المسائل الدولية ذات الطابع الجوهري " . (A/37/1 ، ص ٢)

والنزاع الأفغاني ، المعروف الآن على الجمعية العامة للمرة الرابعة ، يعتبر واحدا من
 هذه الأزمات التي تنال من ثقة العالم في قدرة هذه المنظمة على صيانة السلم والأمن الدوليين أو
 اعادتهما . وهذا النزاع خطير بصورة خاصة لأنه يدور بين عضودائم في مجلس الأمن ، تقع على
 عاتقه ، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، مسؤولية خاصة ازاء صيانة السلم والأمن الدوليين ، وبين
 دولة صغيرة غير منحازة .

ولقد أصبنا بصدمة عند ما استخدم الاتحاد السوفياتي قوته العسكرية الساحقة في غزو
 افغانستان ، الدولة المعروفة بعدم حيازها ، وواحدة من البلدان الأقل نموا ، التي لم
 تستخدم في تاريخها قط حريتها واستقلالها لأغراض عدوانية ضد الاتحاد السوفياتي . وقد أزعجنا
 انه بعد مرور حوالي ثلاثة أعوام على هذا الغزو ، وبالرغم من ثلاثة قرارات متتالية من الجمعية العامة
 تم اعتماد كل منها بأغلبية كبيرة ، فان عدد القوات السوفياتية في افغانستان يتزايد بدلا من أن
 يتناقص . ويواصل الاتحاد السوفياتي فرض ارادته في الهيمنة وايد يولوجيته الشيوعية على شعب
 عرف باستقلاله ، ولبائه ، وشجاعته .

ومع ذلك ان حرب المقاومة ضد القوات المحتلة مازالت مستمرة بلا هوادة . ورغم ما أسفرت عنه هذه الحرب من خسارة كبيرة في حياة البشر ، لم تكسر ارادة الحرية لدى الشعب الافغاني وهذه الحقيقة تكشف اكثر من أى شيء آخر زيف الحجج التي طرحت ، محاولة لتبرير الاحتلال السوفياتي لافغانستان .

ان العالم لن يزعم للأمر الواقع الذي اقيم نتيجة انتهاك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . وهذه المناقشة تدل مرة اخرى على ان العالم لم ينس الهجمة الوحشية التي شنت ضد افغانستان . وهي تؤكد ان الأغلبية الساحقة في المنظمة العالمية تتضامن مع الشعب الأفغاني المغلوب على امره ولسوف تطالب بلا كلل بانسحاب القوات السوفياتية وبالتوصل الى حل سياسي يمكن الشعب الافغاني من أن يحدد شكل الحكومة الخاص به وان يختار أنظمه السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ، بعيدا عن التدخل الخارجي ، او التخريب ، او القمع أو القسر أو القيود من أى نوع كانت .

ان افغانستان قد اصبحت حالة اختبار لاحترام الاتحاد السوفياتي لاستقلال بلدان العالم الثالث وسلامتها الإقليمية ، ولاعترافه بعدم الانحياز الحقيقي . ان استمرار احتلال افغانستان يعتبر انتهاكا خطيرا للمبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز ، مثل الحرية والاستقلال وتقرير المصير للبلدان غير المنحازة .

ان جمهورية المانيا الاتحادية تقف بجانب البلدان غير المنحازة . وتهيب معها بالاتحاد السوفياتي ان يدخل باسرع ما يمكن في درب الحل السياسي لازمة افغانستان استنادا الى احترام عدم الانحياز الذي يتضمن السيادة والاستقلال والهوية الوطنية والثقافية . واننا ندرك المسؤولية الخاصة والالتزام اللذين تضطلع بهما الدول الاسلامية وغير المنحازة تجاه افغانستان . ولسوف نواصل تأييدها ، ونشجعها على الا تتخلى عن جهودها . وعلاوة على ذلك تعتبر افغانستان اختبارا للسياسة الصادقة للانفراج التي تستند الى ضبط النفس توخيا للمصالح الوطنية ، واستنادا الى المسؤولية وسياسة تعزيز السلم عن طريق التعاون . وكلما طال رفض الاتحاد السوفياتي لاحترام حقوق واماني شعب افغانستان ، ازدادت الشكوك بأنه يتابع استراتيجية للتوسع والسيطرة . وانعدام

ضبط النفس الذي يدل على استمرار احتلال افغانستان لا يعتبر تحديا لاستقرار وسلامة المنطقة المعنية فحسب ولكن لاسرة الامم بأكملها أيضا . فضلا عن انه يؤثر في علاقات الاتحاد السوفياتي بالدول غير المنحازة ، فقد كانت وستكون له اثار خطيرة على العلاقات بين الشرق والغرب أيضا . وفي نفس الوقت ان المحنة المأساوية للشعب الافغاني مازالت مستمرة . ونجد ان التعبير الواضح عن هذا يتمثل في الفيض الذي لا ينتهي من اللاجئين من افغانستان الى باكستان وايران المجاورتين ، وان موارد هذين البلدين تتعرض لعبء ثقيل عن طريق تقديم الأغذية والمأوى والأمن للاجئين الافغان . واننا نقدر التضحيات التي قدمتها هاتان الدولتان في استضافتهما لشعب يتعرض لهذه المحنة . وللاعراب عن تضامننا مع الشعب الافغاني فان جمهورية المانيا الاتحادية قد خصصت في ميزانية ١٩٨١ ، قرابة ٦٠ مليون مارك الماني كمعونة لاغاثة اللاجئين وكأموال تنفق على المشروعات المتعلقة باللاجئين . فضلا عن ذلك فان بلادى قد اسهمت بحوالي ٢٨ مليون دولار امريكي في معونات الطوارئ . التي قدمتها المجموعة الأوروبية .

ان الحل الحقيقي للمشكلات الانسانية في افغانستان يفترض ان يكون ، بطبيعة الحال ، حلا سياسيا عادلا ودائما . واننا نتابع باهتمام كبير الجهود التي لا تكل من قبل الأمين العام وممثله الخاص . انهما يتمتعان بتأييدنا الكامل في سعيهما من أجل التوصل الى حل سياسي وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة .

ان اساس مثل هذا الحل متضمن في مشروع القرار المعروض علينا . وبالتالي فاننا سوف نصوت مؤيدين لمشروع القرار هذا . لقد قال هانز ديتريش جنشر وزير خارجية المانيا الاتحادية في مناسبة يوم افغانستان في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٢ ؛

" ما من احد يتحدث عن السلام ، أو يطالب بالسلام ، يمكنه أن يظل صامتا ازاء الحرب في افغانستان . ان السلم للشعب الافغاني صنو للسلم لنا جميعا " . وعلى ضوء الأهمية الكبيرة للجهود الرامية الى التوصل الى حل سياسي للأزمة الافغانية ، فاننا نناشد الاتحاد السوفياتي ان يعاود تقييم موقفه وان يدرك ان الطريق المسدود الحالي الناتج عن افتقار الاتحاد السوفياتي الى المرونة لا يخدم مصالح الاتحاد السوفياتي أيضا .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرزهاة ثلاثة أعوام

حتى الآن منذ ان اضيفت افغانستان الى قائمة بؤر التوتر التي ادى استمرارها الى تدهور المناخ الدولي .

وفي ثلاث مناسبات حددت الجمعية العامة طبيعة المسألة واكدت مجددا عليها : وهذا مؤداه أن الموقف السائد في هذا البلد لثلاثة اعوام له علاقة من جانب بانتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومن الناحية الأخرى بالاخفاق في احترام سيادة الدول . ان افغانستان غزتها قوات اجنبية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ومازالت حتى هذا اليوم تتعرض للاحتلال العسكري . وان الوجود المستمر لهذه القوات واللجوء على نطاق واسع لأكثر من ٣ ملايين افغاني الى البلدان المجاورة لافغانستان يشكلان تهديدا للسلم في المنطقة والأمن الدولي .

وفي الدورات الثلاث السابقة حددت الجمعية العامة التدابير اللازمة لاستعادة السلم والاستقرار الى هذا البلد الشقي ، وأشارت الى المبادئ التي تم تحديدها . وهذه المبادئ تقوم على انسحاب القوات الأجنبية من هذا البلد ، واستعادة شعب افغانستان لحقه الثابت في تحديد مستقبله بدون اى تدخل او ضغوط خارجية . والتوصل عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية الى خلق الظروف الملائمة التي من شأنها ان تسمح للاجئين الافغان بالعودة لديارهم . ونحن في الجمعية العامة قد حددنا افضل اطار للتوصل الى حل شامل وعادل لهذه المشكلة المؤلمة . وعلينا ان نذكر بأن الموقف لم يتحسن على الاطلاق ، وان الشعب الافغاني يستمر في دفع ثمن باهظ من أجل سيادته ومن أجل السلم .

صحيح أنه على الصعيد الدبلوماسي هناك بعض العلامات الايجابية . والواقع أنه في الشهرين الماضيين فان جهاز المشاورات الذي أقامه الأمين العام للأمم المتحدة - الذي نهنته على جهوده ومبادراته - قد تمكن في البدء في هذه العملية ، التي يجب أن نرحب بها جميعا . وطلاوة على هذا ، فان الدعم الذي أعربت عنه كل الأطراف المعنية لاستمرار جهود الأمين العام لتسهيل المفاوضات من أجل التوصل الى تسوية سياسية ، يعد أمرا مشجعا .

وحقيقة أن الأمين العام قد سجل التفاهم المشترك بين الأطراف المعنية حول المبادئ التي يجب أن تعد أساسا للتسوية الشاملة ، بشأن العلاقة التي ينبغي أن تتوفر بين العناصر المختلفة لهذه المشكلة والتدابير اللازمة لضمان تطبيقها الفعال ، تعد دليلا على تقدم طفيف تم احرازه . ورغم ذلك ، لاتزال هناك خلافات رئيسية ، منها مثلا ما يتعلق بصيغة المفاوضات وهيكل ومضمون التسوية الشاملة .

ويرى وفد بلادي لصالح السلم أننا يجب أن نبقى على الدفعة التي أمكن تحقيقها عن طريق تيسير استمرار الحوار ، بالطبع في اطار مبادئ العدالة والقانون الدولي . لقد عارضت السنغال دائما التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لاسيما عندما يتخذ هذا التدخل الشكل العسكري الخارجي . ونحن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى تضامنا مع شعب أفغانستان الشقيق في هذه المرحلة الصعبة . وسوف تستمر بلادي ، كما كان الأمر في الماضي ، في دعم جهود السلم التي اتخذت على المستويات المختلفة لاقتناعها الكامل بأن أي عزم أو تصميم لا يجاد حل عن طريق القوة من شأنه فقط أن يعقد المشكلة ويزيد من حدة التوتر في الاقليم في الوقت ذاته . ويحدونا الأمل في أن هذه الجهود سوف تمكننا من الخروج من الجمود الحالي واحراز تقدم حقيقي نحو الحل السياسي الذي دعت اليه منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

وعلى أساس كل هذه الاعتبارات ، فان السنغال في هذا العام قد اشتركت في تقديم مشروع القرار A/37/L.38 الذي نعتبره جهدا بناءا لحرارز تقدم في الحل السلمي لمشكلة أفغانستان وفي الواقع ، انه يتضمن عناصر يمكن أن تسهل المفاوضات بين الاطراف المعنية ، ويقوم المشروع في مجموعة على المبادئ الأساسية للميثاق .

ان اعتماد مشروع القرار A/37/L.38 سيكون بمثابة تعبير عن رغبتنا في ايجاد حل سلمي تفاوضي لهذه المشكلة . كما سيوضح ذلك أيضا حرصنا على الحفاظ على السلم في هذه المنطقة . وأخيرا سيكون تعبيراً عن تصميمنا على ضمان تفوق الحق والعدل والشرعية على القوة ومصالحة السلطة .

السيد بيليتيه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لمصدر أسف وقلق

عميقين أن الجمعية يجب عليها مرة أخرى أن تنظر في الحالة في أفغانستان . ومن المحزن ان جميع الجهود الدولية التي بذلت لتحقيق حل عادل لهذه الأزمة لم تتمحضر بعد عن نتائج ملموسة . لقد سجل نائب رئيس وزراء كندا ووزير الخارجية في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول / سبتمبر هذا العام مع معظم الممثلين الآخرين التناقض الشديد بين أهداف ومبادئ ميثاق منظماتنا والاحتلال العسكري السوفياتي لأفغانستان . ومع ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي يواصل انتهاك سيادة أفغانستان ويتجاهل العديد من القرارات التي اعتمدها هذه الجمعية والمنظمات الدولية الأخرى ، وتأمل حكومتي مخلصاً في أن القيادة السوفياتية الجديدة سوف تستمع الى صوت الرأي العالمي وتتحرك ايجابيا لاجاد حل لموقف يكاد يدمر قضية السلم الدولي والانفراج .

اننا نعرف جميعاً تاريخ هذا الموضوع الذي بدأ بالتدخل العسكري السوفياتي المباشر في أواخر عام ١٩٧٩ ، وهذا التدخل قد تمخض عن مقاومة مضطربة من الشعب الأفغاني لهذمه المحاولة لفرض نظام حكومة أجنبية عليه . لقد سعى الاتحاد السوفياتي الى توسيع مجال سيطرته المباشرة بالتدخل العسكري المكثف في دولة مستقلة غير منحاظه على حدوده . ومنذ ذلك الوقت فان مستوى النشاط العسكري قد استمر وتكثف وهذا دليل يتطرق اليه الشك على أن النظام الحالي وكذلك الوجود السوفياتي لن يتمكن من البقاء دون اللجوء الى القوة وقمع الحقوق الأساسية للانسان . ان شعب أفغانستان له تراث مستقل مشرف وقد أوضح أن ارادة المقاومة لن تضعف رغم الأجهزة العسكرية المتطورة التي تستخدمها الدول العظمى لتحقيق أهدافها .

ان عدد اللاجئين الافغانيين الذين يعيشون الآن في المنفى في الدول المجاورة يعتبر مقياساً للموقف المأساوي في وطنهم . وهناك الآن ما يقرب من ثلاثة ملايين من اللاجئين في باكستان بالإضافة الى الموجودين في جمهورية ايران الاسلامية . ووفقاً لتقرير افغاني رسمي في

عام ١٩٧٩ أنه من مجموع عدد السكان البالغ ١٥ مليون نسمة فإن ٢٠ في المائة منهم لاجئون الآن ، ومئات الآلاف قد لقوا حتفهم نتيجة للعنف داخل أفغانستان . ان الجهود السوفياتية لتحطيم المقاومة الشعبية قد نجحت فقط في خلق موقف للاجئين بالغ الخطورة يواجهه العالم اليوم . ان الخسارة المتزايدة في الأرواح وتدمير المحاصيل وهدم مساكن المدنيين قد زاد من شقاء الشعب وأدى الى المزيد من الهجرة .

ان مشروع القرار المعروض علينا الآن يشير الى الصعاب التي يعانيها اللاجئون والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تواجه باكستان وجمهورية ايران الاسلامية بسبب الزيادة المستمرة في اعداد اللاجئين . ان حكومتي تلويد النداء المتجدد في مشروع القرار من أجل زيادة معونات الاغاثة الانسانية لتقليل هذه المعاناة . ان كندا قد قدمت بالفعل اسهامات ضخمة للمساعدة الانسانية للاجئين الأفغان وخلال السنة المالية الحالية سوف تسهم بما يزيد على ١٨ مليون دولار من الغذاء وغيره من أشكال المساعدة الانسانية .

ومن الواضح أن الحل السياسي هو العلاج الممكن الوحيد لمشكلة أفغانستان المستمرة . ان مثل هذا الحل يجب أن يتضمن الاعتراف بالاستقلال السياسي التقليدي والطابع غير المنحاز لافغانستان وحق شعب أفغانستان في تحديد واختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ان الدعوة في مشروع القرار الى سحب القوات الأجنبية من أفغانستان ، اعتراف واضح بأن الاتحاد السوفياتي يجب عليه أولاً أن يوقف تدخله كشرط مسبق لحل سلمي سياسي وعودة اللاجئين الطوعية الى ديارهم في أمن وكرامة . وفي تقييم آفاق الحل السياسي علينا أن نعترف بأهمية تعليقات الأمين العام الخاصة بنتائج جولة المباحثات في جنيف حول مسألة أفغانستان التي أعطت تشجيعاً ان تضمنت :

" الا أن المرحلة الحرجة في العملية الدبلوماسية تكمن دون شك في المستقبل ، ولا بد من تضييق شقة الخلافات الكبيرة حتى تؤتي هذه الجهود ثمارها " .

(A/37/482 para. 10)

وتأمل حكومتي باخلاص ان تعترف القيادة السوفياتية الجديدة بواقع الأحوال في أفغانستان ،
وتبذل جهداً مخلصاً لتحقيق تسوية سلمية . ومن الواضح أن التدخل السوفياتي المسلح لم ينجح
في استقطاب الشعب الأفغاني حول نظام وحكم غريب بشكل أساسي . وفي واقع الأمر تزايد حركة
المقاومة الشعبية نموًا ، وتلحق خسائر كبيرة في الأرواح ليس فقط بين القوات الأفغانية وإنما أيضًا
بين قوات الاحتلال السوفياتية . ولا بد لهذه المعاناة من أن تنتهي .

ونحن نرى أن الاختيارات المتاحة للاتحاد السوفياتي واضحة كل الوضوح . يمكنهم الإبقاء
على نظام لا يلقي مصداقية دولية على الإطلاق ، ولا يحصل على تأييد داخلي له قيمته . غير أن
هذا يتطلب استمرار تواجد عدد كبير من القوات السوفياتية ؛ وحماية جهاز القمع الداخلي الفظ
في داخل أفغانستان ، وبالتالي زيادة معاناة شعب أفغانستان . وستكون النتيجة مزيداً من أراقة
الدماء والفوضى لأن من الواضح ان المقاومة الباسلة المصممة لشعب أفغانستان سوف تستمر . علاوة
على ذلك ان التدخل السوفياتي في أفغانستان لا يستمر في تهديد السلم والاستقرار في المنطقة
وحسب ، بل يقلل من امكانية خفض التوترات الدولية بشكل عام .

لقد دمرت قضية أفغانستان الجو العام للعلاقات الدولية . وعانت العلاقات بين الشرق
والغرب ، وستستمر في المعاناة طالما واصل السوفيات احتلالهم . فقد دعت بشدة حركة عدم
الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي والكومنولث وغيرها من المنظمات الدولية الى انسحاب القوات الاجنبية
واستعادة الشعب الافغاني لحقه في تقرير مصيره . وتحت حكومتي الاتحاد السوفياتي لأن يقيم ليس
فقط المعاناة التي يلحقها احتلاله بأفغانستان ، بل أيضا الآثار الضارة لهذا الاحتلال على المجتمع
الدولي .

اننا نناشد الاتحاد السوفياتي كي يتخذ السبيل الوحيد الممكن وهو السعي الى حل
سياسي حقيقي لمشكلة أفغانستان في اطار النداء الوارد في مشروع القرار المطروح علينا . وتؤيد
كندا الجهود التي يبذلها الأمين العام ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة في هذا السعي
ونعتقد أن أي حل يجب أن يعكس ، أولاً وقبل كل شيء ، رغبات شعب أفغانستان . ويتعين أيضاً
أن يأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية المشروعة للاتحاد السوفياتي . ومن الواضح ان الشعب
افغاني يطالب بحقه في تحديد شكل حكومته وان يختار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

وهذا الحق حق سيادي لكل شعب . ويطلب المجتمع الدولي مرة أخرى من خلال مشروع القرار هذا الى الاتحاد السوفياتي ان يسمح لشعب افغانستان بممارسة ذلك الحق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : استمعنا الى آخر متحدث في جلسة بعد الظهر . سأعطي الكلمة الى الوفود التي ترغب في التحدث بممارسة لحق الرد . أود أن اذكر الأعضاء انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر الكلمات الملقاة بممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق ، وينبغي للممثلين ان يدلوا بها من أماكنهم .

السيد شيرمن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يعتزم وفد الولايات المتحدة تكريم ذلك السيل من الافتراءات السخيفة التي لا أساس لها على الاطلاق التي وردت فسي كلمتي ممثلي كوا ولا وس ، بالرد عليها . اننا نعلم ان أعضاء هذه الجمعية سيدركون انه هذه الافتراءات - المتمثل في المحاولة غير المحمودة والعقيمة لتحويل انتباه المجتمع الدولي عن مصادر الخطر الحقيقي على السلم الدولي والاستقرار في آسيا وفي جميع ارجاء العالم . فكوا بوجه خاص ليست مؤهلة للتحدث في هذا المحفل عن المخاطر التي تحيق بالأمن والسلم الدوليين لأنها البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي يحتفظ بقوات عسكرية خارج حدوده ، والبلد الوحيد في نصف العالم الغربي الذي يستضيف حامية سوفياتية مقيمة .

كما يعلم أعضاء هذه الجمعية جيدا ان الموقف الجديد الخطير الذي نشأ في جنوب غربي آسيا لا ينبع من النضال البطولي للشعب الافغاني من أجل تحرير بلده من السيطرة الأجنبية وانما من غزواكث من ١٠٠٠٠٠ جندي سوفياتي لافغانستان غير المنحازة واحتلالها منذ ١٩٧٩ . ان هذا الاحتلال الوحشي لم يسبب تمزقا ومعاناة لم يسبق لهما مثيل للشعب الافغاني وحسب بل فاقم أيضا بدرجة كبيرة الخطر الذي يحيق بالدول الأخرى في المنطقة من جراء سياسات الاتحاد السوفياتي العسكرية العدوانية الطموحة . ولا تساور الأعضاء في هذه الجمعية أية شكوك حول مصدر العدوان وعدم الأمن في جنوب شرقي آسيا ، فقد أكدوا مؤخرا آراءهم في القرار الذي اعتمده هذه الجمعية بأغلبية ساحقة من الأصوات عن الحالة في كموتشيا .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المحاولات التي يبذلها ممثل باكستان أو غيره من البلدان المشتركة بصورة مباشرة في التحرش المسلح بأفغانستان

والتدخل في شؤونها الداخلية ، الرامية الى تشويه حقائق الموقف بعرضها من خلال مرآة مشوهة ، ستضيع سدى : ان الحقيقة واضحة كل الوضوح .

ينبغي ان نلاحظ ان العدوان ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية لم يكن أمرا عفويا أو تلقائيا . فقد تم التخطيط له مسبقا وديء بتنفيذه باستخدام أراضي باكستان بعد ثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد يجد ربنا أن نذكر ان مراكز التدريب العسكري لزمربالدين قد نفذت عملياتها في ميرام - شاه منذ آيار / مايو ١٩٧٨ . ويبلغ حجم عملياتها ٦٠٠ فرد شهريا . وخلال الفترة من حزيران / يونيو ١٩٧٨ الى حزيران / يونيو ١٩٧٩ اضيفت ١٠ مراكز أخرى - في أهكرزاي - داغ وزراوالي ونازيرير وياغ وورسك وميرخاني ومستونخ ومنزاي ونواغاي وموماندغار - يبلغ مجموع المسجلين فيها شهريا حوالي ٣٠٠٠ من القتلة .

وقد شكلت الاعتداءات المسلحة المتزايدة والمتكررة ضد القرى والمدن داخل أفغانستان ، قبل توجيه الدعوة للقوة السوفياتية الطارئة المحدودة بمدد طويلة ، مصدر التوتر الوحيد بين أفغانستان وباكستان . وفضل المساعدة المالية والعسكرية الكبيرة التي تقدمها للجماعات المناهضة للثورة حكومات الولايات المتحدة والصين وباكستان وبعض معازل الرجعية في المنطقة ، وصل مدى العدوان المسلح ضد أفغانستان وكثافته مستوى لم يعد بإمكاننا ان نصدده بما نملك من وسائل .

وغني عن القول انه بعد المرحلة التصحيحية الجديدة من الثورة ، التي تمت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، عند ما فقد الاميراليون والرجعيون من جميع الاشكال آمالهم في شخص حفيظ الله أمين ، وفي استعادة النظام الاستبدادي القمعي الرجعي في أفغانستان ، بدأت مراكز التدريب هذه تبرز في كل مكان مثل نبات الفطر السام .

وتوجد في منطقة الحدود حوالي ٣٢٠ ممرًا جبليا يستخدمها قطاع الطرق للتغلغل في أفغانستان . وعلى سبيل المثال تغلغل المرتزقة المدربون في تشيترال داخل أراضي أفغانستان في مناطق ماستوتش وغيلغيت ودروش وميركوندي وبعدها تقدموا أكثر في جماعات صغيرة الى مقاطعات أفغانستان الشمالية - باداخشان وتاخار وكندوز . وتوغل المدربون في باجاوور في أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية في مناطق كارخو وياغاري وغوزاردارا وشيلي والي وناندي أوما وفيما بعد وصلوا تقدمهم الى مقاطعات لاغمان وياغلان وسامانغان الأفغانية . ويمكن ان تذكر أمثلة أخرى الا أن الأمثلة التي ذكرتها يجب ان تكفي لإمطة اللثام عن البراءة المزعومة التي يستعرضها هنا ممثل باكستان .

لقد جمعت السلطات الأفغانية دلائل كثيرة من المرتزقة المقبوض عليهم ومن الجواسيس الباكستانيين وغيرهم من الجواسيس الأجانب تبرهن برهاناً قاطعاً على أن السلطات الباكستانية تشارك بشكل مباشر في الأنشطة العدائية ضد أفغانستان بتدريب قطاع الطرق والمرتزقة ، وتسهيل عمليات تهريب جميع أنواع الأسلحة والعتاد في الخفاء عبر منطقة الحدود التي داخل أفغانستان ، ومنح رؤساء العصابات حرية الانتقال بما في ذلك السفر في الخارج باستخدام جوازات أفغانية مزورة ، وحرية الوصول إلى الصحافة ومكانية نصب المحطات الإذاعية وبموجبهم منها . وتقدم السلطات الباكستانية الدعم المالي لرؤساء العصابات المناهضة للثورة . ومنذ شن الحرب غير المعلنة انفق أكثر من نصف بليون دولار على شراء الأسلحة والعتاد ، بما في ذلك أكثر الأنواع تطوراً وحدائثاً وتعقيداً . وعليه فإن المحاولات التي يبذلها ممثل باكستان هنا لا نكاراً وريلاًه في التواطؤ فسي الغزوات المسلحة ضد أفغانستان هي محاولات عقيمة . ولن تقنع أي شخص يحترم الحقائق .

لقد ورد قيام باكستان بوضع أراضيها تحت تصرف المرتزقة المعادين لأفغانستان مراراً وتكراراً في تقارير من يسمون بالصحفيين المستقلين من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وغيرهما من البلدان ، الذين يرافقون قطاع الطرق أثناء غاراتهم التي تنطلق من أراضي باكستان إلى أعماق أفغانستان .

ان تورط باكستان في الأنشطة العدوانية ضد أفغانستان بتحريض من الأبرياء والمهمنين وغيرهم من الرجعيين هو حقيقة راسخة .

ان حقيقة تقديم الأسلحة والعتاد للعصابات المناوئة للثورة من القوى الامبريالية وغيرها من الدول الرجعية معروفة تماما . وقد كشف رؤساء تلك الدول المتهمة عن هذه الحقيقة وتعلم وفودها ذلك تمام العلم بحيث لم يعد هناك مجال للمزيد من التوضيح .

أما فيما يتعلق بعدد هؤلاء الأفغانيين الذين يعيشون الآن في الأراضي الباكستانية فقد جاء في تقارير من مصادر مختلفة ، يعتبرها الباكستانيون من أكثر المصادر مشوقية ، ان هنالك مبالغ كبيرة في تقدير عددهم . وترجع هذه المبالغة الى العوامل التالية : أولا ، هناك أغلبية كبيرة مؤلفة من الـ ٢ مليون بدوي الذين يترحلون كل موسم ويتفلقون في أعماق منطقتي باستونسز والشيز وما وراءهما . وقد سجلت السلطات الباكستانية هؤلاء البدو بوصفهم لاجئين . ثانيا ، من أجل ضمان المزيد من المساعدات لتجأ الأسر اللاجئة الى زيادة عدد افرادها بحيث يزيد كثيرا العدد المبلغ عنه عن العدد الفعلي لهم . ثالثا ، ان عددا كبيرا من السكان المحليين الذين ينتمون الى نفس الجماعات القبلية أو العرقية في الجانب الآخر من الحدود يطلق عليهم أيضا لقب لاجئين . رابعا ، خلال السنوات الثلاث الماضية أي منذ بداية المرحلة الجديدة من الثورة ، عاد عدد كبير من الأفغانيين الى مدنهم وقراهم الا أن اسماءهم لاتزال على قائمة من يتلقون المساعدات الدولية . خامسا ، لجأ البعض عن طريق التزييف الى الحصول على مساعدات مادية وذلك بالقيام بتسجيل أسر لاجئين ليس لها وجود .

وقد أوردت هذه العوامل وغيرها وسائل اعلام دولية صدقة لباكستان ، وحتى المفسوس السامي للاجئين ، الذي أشار وفد باكستان الى تقريره مرارا ، يأخذ عدد اللاجئين من السجلات الرسمية لدى حكومة باكستان . فضلا عن ذلك ، قامت الحكومة الباكستانية بادراج العصابات المناوئة للثورة والتابعين لها على أنهم لاجئين . وهكذا فان العدد الفعلي للاجئين الحقيقيين يقل كثيرا عن العدد المزعوم .

ومن الجدير بالذكر أن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد أعلنت العفو العام عن جميع الأفغانيين الذين يعيشون في الخارج وطلبت اليهم مرارا العودة الى ديارهم واستئناف حياتهم العادية السلمية ، ونتيجة لذلك استجاب عدد كبير منهم لهذا النداء . وكان من الممكن

أن يزيد عدد العائدين عن ذلك لولم تكن هناك حواجز وعقبات مصطنعة وضعتها العصابات المسلحة المناوئة للثورة بالاشتراك مع السلطات الباكستانية .

أما أن تعزى المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في باكستان إلى التغييرات الثورية في أفغانستان فهذا أمر يهدف بكل وضوح إلى الاستهلاك المحلي فقط . وقد أثبت شعب باكستان وجميع أحزابه السياسية زيف هذا الاتهام .

وهناك أيضا ادعاء متكرر مفاده أن موقف باكستان بشأن تلك القضية ينطلق من سياسة عدم التدخل والتعاون والمصالحة وما إلى ذلك . إن المرء قد يتساءل عما إذا كان هذا النقش المتأجج بصورة مصطنعة يتمشى مع ذلك التأكيد . إن الإجابة على ذلك هي بالنفي . والحقيقة هي أنه يساء استخدام هذه الجمعية بغية التقليل إلى الحد الأدنى من أهمية المفاوضات الفعلية المثمرة وسط حملة دعائية منظمة . فلندع موقف وفد باكستان نحو المفاوضات السلمية فسي المستقبل يقرر الحكم النهائي على مدى إخلاصه وصدق نواياه .

إن أفغانستان الثورية تزداد قوة رغم تلك الحرب غير المعلنة والدموية التي تشن ضدها . وثبت أن محاولات إسقاط أفغانستان الثورية بالقوة العسكرية لا تجدي فتيلاً وهي محاولات عقيمة ، وإن القضاء النهائي على آخر معاقل العصابات على أرض أفغانستان المقدسة هو مسألة وقت فقط . إن ثورة أفغانستان لا رجعة فيها ، وقوتها تنبع من ذلك التأييد الحازم الذي تتلقاه من الجماهير العريضة من سكان أفغانستان ومن تضامن ودعم المجتمع الاشتراكي الدولي الذي يتصدره الاتحاد السوفياتي ومن جميع القوى التقدمية المحبة للسلم ولدان العالم الأخرى .

إننا ننشد السلم على حدودنا لكي نركز على تنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعود بالنفع على أغلبية السكان في بلادنا . ولا نزال نتطلع إلى إقامة علاقات ودية مع جيراننا . وإننا على اقتناع من أن الإرادة السياسية والتصميم هما كل ما نحتاج إليه لحل النزاعات على أساس الوقف الكامل للتدخل المسلح وغيره من أنواع التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية وعدم استئناف ذلك التدخل . وتؤكد حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية من جديد ، كما فعلت من قبل ، استعدادها لتحقيق تسوية تفاوضية شاملة ولتسنى تألؤ وجهها في السير قدماً في هذا الاتجاه .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٨